

الإيمان عند الإباضية

سدينة على صالح إكريبات (*)
إشراف:
أ.د. فيصل بدير عون
د. جمال سعيد المرزوقي

المقدمة:

تعد هذه المسألة العقدية مسألة خلافية بين الفرق الإسلامية، دار حولها جدل كبير منذ ظهور الجدل الكلامي إلى يومنا هذا، ولعل حرص المسلمين على مناقشتها واحتدام جدالهم حولها راجع لكونها تتعلق بقضية الإيمان في الإسلام أهو عقيدة في الجنان وقول باللسان وعمل بالأركان كما تذهب إلى ذلك بعض الفرق أم هو عقيدة بالجنان وإقرار باللسان وكفى؟ ولا علاقة للعمل بعد ذلك بالعقيدة، اعتقاداً منهم بأن الإيمان يزيد وينقص، فمن قال : لا إله إلا الله دخل الجنة، وإن زنى وإن سرق كما يفهمون.

والإباضية يولون هذه المسألة أهتماماً عظيماً، وإن مدار مسائل العقيدة عندهم تدور في الأغلب الأعم حول هذه المسألة لسبب بسيط، وهو أنها تتعلق بماهية المسلم وأحقيته في هذه التسمية أو عدمها، وتتعلق بالجزاء الأخروي، فمرتكب الكبيرة الميت من غير توبة مخلد في النار أم لا؟ وتتعلق

(*) طالبة دكتوراه – قسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة عين شمس .

بصفات الله سبحانه وتعالى هل ينجز وعيده كما ينجز وعده؟ كل هذه المسائل كما لا يخفى تعود إلى محور واحد هو العقيدة: أهي ايمان في القلب ونطق باللسان وكفى؟ أم هو أعتقاد وإقرار وعمل؟ من هذه الأسئلة كان هدف الدراسة المتمثل في إلقاء المزيد من الضوء لإبراز صورة أكثر وضوحاً لقضية الإيمان عند الإباضية هذا ما سنناقشه من خلال آراء الإباضية بعد التعرف على هذه الفرقة بشكل مختصر، معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي لتحليل نصوص الإباضية إضافة إلى المنهج المقارن إذا أضطر الأمر لذلك.

الإباضية هي إحدى الفرق الكلامية التي يرجع تاريخ نشأتها إلى النصف الأول من القرن الأول الهجري وأشتق أسمها من أبرز شخصياتها وهو عبد الله ابن إباض التي نسبت إليه والذي عاش إلى زمان عبد الملك بن مروان ، ورغم ما قام به ابن إباض وارتباط هذه الفرقة بأسمه ، فإن الإباضية يعودون بأصولهم لا إلى ابن إباض فحسب بل يعتبرون جابر بن زيد ، المؤسس الحقيقي للمذهب ، إذ أنه كاب الإمام الروحي وفقيه الإباضية ومفتيهم ، وكان بالفعل الشخص الذي بلور الفكر الاباضي حيث أصبح متميزاً عن غيره من المذاهب بينما كان ابن إباض المسؤول عن الدعوة والدعاة في شتى الأقطار. وقد تكونت نواة الإباضية في البصرة ثم انتشروا في الجزيرة وشمال أفريقيا، واستطاعوا أن يكونوا لهم دولة في عُمان أستقلوا بها عن الدولة العباسية في عهد أبي العباس السفاح (١٣٢ــ ١٣٦هـ) وأمتد نفوذها إلى جزيرة زنجبار ، ولا تزال مبادي الإباضية وأفكارها هي السائدة في هذه الأماكن . كما أقام الإباضية لهم دويلات في ليبيا والجزائر ، واستمروا في ليبيا لمدة ثلاثة أعوام وأكتسب الإباضية ثقة البربر مما أدى بهم إلى إقامة دولة بني رستم على يد عبد الرحمن بن رستم أستمرت قرابة

٢٣٥ عاماً واستمرت هذه الدولة حتي سقطت على يد الدولة العبيدية الشيعية. ولا تزال طوائف وجماعات من الإباضية تنتشر في بعض واحات الصحراء الغربية في وادي ميزاب غرب الجزائر العاصمة على بعد ٤٠٠ كم ، ويتميز هؤلاء بتمسكهم بتقاليد وتعاليم وآداب المذهب الإباضي في نظمهم الاجتماعية ووسائل التربية لأفرادهم . كما توجد تجمعات الإباضية في جبل نفوسة بليبيا وجزيرة جربة في تونس وقد امتد نفوذ الإباضية إلى الاندلس وظلوا هناك حتى نهاية الدولة الاسلامية بشبه الجزيرة الاندلسية .

حقيقة الإيمان عند الإباضية .

ذهبت الإباضية قديماً وحديثاً إلى أن الإيمان هو جميع ما أمر الله به عباده وتعبدهم به وترك جميع ما نهاهم الله عنهم من المعاصي يقول الأشعري مبيناً مذهب الإباضية قديماً في الإيمان :" والإباضية يقولون : إن جميع ما فرض سنحانه على خلقه إيمان وأن كل كبيرة فهي كفر نعمة لا كفر شرك وإن مرتتكبي الكبائر في النار خلدون مخلدون فيها"([1]) وأما إباضية اليوم فقد أعتنوا ببيان مذهبهم هذا في كتبهم وأقاموا عليها الحجج والبراهين واعتنوا بما سطره علماء مذهبهم قديماً وحديثاً مما دل على أن القوم لازالوا على مذهب سلفهم في هذا الأمر. ومما سطره قدماء علمائهم قول أبو عمار عبد الكافي: " إن الإيمان هو جميع ما أمر الله به عباده وتعبدهم به من فعل جميع ما افترض عليهم من الفرائض وترك جميع ما نهاهم عن المعاصي فكل ذلك إيمان لله ودين له"([2]) . ويقول خميس الرستاقي :" فالإيمان أعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح"([3]). والإباضية يرون أن لحقيقة

[1] ـ الأشعري : مقالات الإسلاميين، ج١، ص١٨٩.
[2] ـ أبو عمار عبد الكافي : الموجز، ج٢، ص٣٧.
[3] ـ خميس الرستاقي: منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، ج١، ص٥٧.

الصلة بين الإيمان والإسلام :

يرى الإباضية أن الإيمان والإسلام والدين أسماء لمُسمىً واحد وهو طاعة الله تعالى، فعندما يذكر الإسلام فهو الإيمان بعينــه، وعنــدما يــذكر الإيمان فيراد به الإسلام أيضاً، يقول الجناوني: "الدين والإسلام والإيمان : أسماء مختلفة لشيء واحد ، وهو طاعة الله تعالى؛ يقال : كل إيمــان ديــن، وكل إسلام دين، ولا يقال: كل دين إسلام، ولا كل دين إيمــان"[1] ودلــيلهم على ذلك من القرآن قوله تعالى : {إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ...}[2] وما ليس بإسلام فليس بدين فعلم أن الإيمان إسلام يقول الله تعالى:{فَأَخْرَجْنَا مَن كَــانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ* فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْــلِمِينَ}[3][4] ووجــه الاستدلال بهذه الآية هو أنه لم يكن هناك بالاتفاق إلا بيت واحد فالذي وجــد هو الذي أخرج وهو بيت لوط عليه السلام[5]. فقد سماه الله مؤمناً ومســلماً. فبهذه الآيات وغيرها استدل الإباضية على ترادف الدين والاسلام والايمــان شرعاً، ولكنهما مختلفين في اللغة لوجود الفرق بينهما واختلاف محلهمــا إذ محل الاسلام سائرالجوارح بينما محل الايمان هو القلب. أمــا مــن حيــث المدلول الشرعي متحدان فهما يدلان على الالتزام بأوامر الله وعلى اجتنــاب نواهيه سبحانه وتعالى؛ فالإيمان أصله التصديق، والإسلام أصله الاستســلام والخضوع. والإسلام كله من قبل التصديق إيمان، والإيمان من قبل الخضوع اسلام. وكل خصلة من الإسلام فهي إيمان؛ لأنه لا يسع أحداً أن ينفي الإيمان عن الصلاة وأخواتها، ولا ينفي الإسلام عن الإيمان الذي هو الاعتقاد، فيكون الواحد مؤمناً غير مسلم ، وبالرغم من قول أغلب الإباضية بترادف الإيمان

---

1 - الجناوني: كتاب الوضع، ص١٦.
2 - سورة آل عمرتن: الآية١٩.
3 - سورة الذاريات: الآية ٣٥، ٣٦.
4 - السالمي: مشارق انوار العقول ، ص ٣٢٩. كذا أطفيش : شرح عقيدة التوحيد، ص٢٠٠.
5 - الجيطالي : قناطر الخيرات، ج١، ص٢٦٣.

والإسلام في الشرع إلا أن هناك من قال بتداخلهما واختلافهما شرعاً كالجيطالي مستدلاً على اختلافهما شرعاً بقول الله تعالى: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا}([1]) ، ومعناه استسلمنا في الظاهر وأراد الإيمان هنا تصديق بالقلب فقط، أما الإسلام فهو الاستسلام ظاهراً باللسان والجوارح . وقوله عليه السلام في حديث جبريل عليه السلام المشهور حين جاءه في صورة أعرابي فقال : يا رسول الله ما الإيمان؟ فقال عليه السلام :" أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت وبالحساب وبالقدر خيره وشره . فقال :صدقت، فما الإسلام؟ فقال عليه السلام : شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة و صيام شهر رمضان والحج إلى بيت الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلا، والغسل من الجنابة، قال : صدقت..."([2]) فذكر عليه السلام الخصال الخمس فعبر بالاسلام عن تسليم الظاهر بالقول والعمل. أما في حالة التداخل فالإسلام عبارة عن التسليم بالقلب والقول والعمل جميعا، والإيمان عبارة عن التصديق بالقلب فقط، وهذا ما توجبه اللغة في كون الإسلام أعم، والإيمان أخص، إذ الإيمان جزء من الإسلام وهو المقصود بالتداخل.

يبدو واضحاً من قول الإباضية بترادف الإيمان والإسلام شرعاً انهم يوافقون المعتزلة الذين قالوا بترادفهما شرعاً لأن هذان اللفظان جُعِلا اسماً لمن يستحق المدح والتعظيم ، لا فرق بينهما إلا من حيث اللفظ فقط، ويدل هذا على ما ذكره القاضي عبد الجبار حيث قال:" قولنا مؤمن من الأسماء التي نُقَلت من اللغة إلى الشرع ، وصار بالشرع اسماً لمن يستحق المدح والتعظيم، كما أن قولنا مؤمن من جُعِل بالشرع اسماً لمن يستحق المدح والنعظيم حتى لافرق بينهما إلا من جهة اللفظ"([3]).

---

[1] ـ سورة الحجرات : الآية١٤.
[2] ـ أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التفسير (لقمان) باب إن الله عنده علم الساعة ، حديث رقم ٤٨٢٤.
[3] ـ القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص٧٠٥.

يتضح مما سبق أن الإباضية تذهب إلى ما ذهبت إليه المعتزلة والماتريدية على أن الإيمان والإسلام مترادفين شرعاً، لأنهم يبعدون عقلاً أن يأتي المرء بجميع شرائط الإيمان ثم لا يكون مسلماً، أو يأتي بجميع شرائط الإسلام ثم لا يكون مؤمناً، لهذا ثبت أنهما في الحقيقة واحد. ومعلوم عندهم أن الذي يسع له التسمي بأحدهما يسع بالآخر، وأن الذي تختلف به الأديان إنما هو الاعتقاد لا بأفعال سواه، وبالوجود يستحق كل الاسم المعروف لذلك وجبوا ما قالوا. فالمؤمن بالصفة التي يصير بها مؤمناً لا يخلوا من أن يكون أتى بالإسلام الذي هو الدين عند الله، أو أتى ببعضه أو بكله أو ابتغ غير دين الله ، فإن قال بالأول أذعن للحق، وإن قال بالثاني فهو إذاً لم يبتغ به ديناً إنما ابتغى بعضه ، وذلك بعيد بل شهد الله على مثله بأنه كافر كفر نعمة عند الإباضية وفاسق عند المعتزلة ، وإن قال بالثالث صير دار المؤمنين النار، وأبطل جميع ما أتى به الرسل من الأمر بالإيمان بهم. فثبت عندهم إنهما واحد في التحقيق على ما دل عليه القرآن الكريم كما سبق وأن بينا أدلتهم على ذلك وقالوا كما أن الإيمان تصديق وقول وعمل، فكذلك الإسلام ، وكما أن الإيمان يزيد وينقص على ما سنبين من مذهبهم في ذلك ، كذلك الإسلام يزيد وينقص.

زيادة الإيمان ونقصانه عند الإباضية:

هذه المسألة مبنية على التي قبلها، فإن الإباضية لما قالت بأن الإيمان هو التصديق في القلب والإقرار،والعمل، وأن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان قالوا بزيادة الإيمان ونقصانه وبنوا ذلك على أن التصديق يتصور فيه الزيادة والنقصان وقد انقسموا في موضوع زيادة الإيمان ونقصانه إلى فريقين مختلفين.

الفريق الأول : (مغربي) ذهب إلى أن الإيمان يزيد وينقص وهم بهذا الرأي وافقوا أهل السنة في المعتقد ولكن خالفوهم في كيفية هذه الزيادة والنقصان فيذهب أصحاب هذا الفريق إلى " أن الإيمان يزيد وينقص ، يزيد ويقوى بالطاعات ، وينقص بمقدار الغفلة والنسيان ، وارتكاب الأعمال المحرمة، أو يزيد بالطاعة والعلم ، ويضعف بالمعصية والجهل"([1]). ودليل إباضية المغرب على زيادة الإيمان ونقصانه من القرآن قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ آَمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ}([2]) أي يعملون بما في السورة من الفرائض فيزدادوا بذلك إيماناً، وقال تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ}([3]) فهؤلاء قوم مؤمنون مستكملون الإيمان، قد أخبر الله عنهم أنهم مع الله يزدادون إيماناً مع إيمانهم، فدل بذلك على رأي أبو عمار أن الإيمان " خصال كثيرة تزداد وتنقص"([4])، كمااستدلوا على ذلك بقول علي بن ابي طالب: " إن الإيمان يبدو لمعة بيضاء في القلب؛ فإذا عمل العبد بالطاعات الصالحات نمت وزادت حتى يبيض القلب كله، وإن النفاق يبدو نقطة سوداء، فإذا انتهك الحرمات نمت وزادت، حتى يسود القلب كله فيطبع عليه، وذلك الختم"([5])، وتلا قوله تعالى:{كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }([6]).

يبدو من هذا كلام هذا الفريق أن الإيمان عند الإباضية في هذا المجال درجات، فالدرجة الأولى: درجة الإيمان بالمعنى الذي كلف الله به

---

[1] ـ خميس الرستاقي : منهج الطالبين، ج١، ص٥٧٥. ، واطفيش : شامل الأصل والفرع، ج١، د.ط، ٢٠٠٧م ص٢٣.
[2] ـ سورة التوبة: الآية١٢٤.
[3] ـ سورة الفتح: الآية٤.
[4] ـ أبو عمار عبد الكافي: الموجز، ج٢، ٧٨.
[5] ـ البغوي: تفسير البغوي ، ج٢، ص٣٤٠ ، وأبو الحسن على بن محمد الخازن: لباب التأويل في معاني التنزيل، ج٣، http://www.altafsir.com، ص ٣٧١.
[6] ـ سورة المطففين: الآية١٤.

عباده المؤمنين. وهذا النوع من الإيمان هو تصديق عامة المسلمين. والدرجة الثانية درجة الظن وهى التي تلي درجة التصديق وبها ينتقل المسلم إلى درجة أعلى أمتدحها الله في قوله تعالى :{الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُـوا رَبِّهِـمْ ...}([1]). والدرجة الثالثة درجة العلم فإذا قوى الظن عند الإباضية صار علماً ، فـالعلم في القلب عند الإباضية درجة أعلى من درجة الإيمان. ويستشـهدون بقولـه تعالى: {...يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّـهُ بِمَـا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}([2]) والدرجة الرابعة عند الإباضية درجة اليقين، فإذا أزداد العلم صار يقيناً ، واليقين إزاحة الشك . والدرجة الخامسة درجة المعرفة وهى التي يقوى فيها يقين العبد إلى درجة أكبر من درجة اليقين([3]).

الفريق الثاني: (مشرقي) فإنه رفض اراء المخالفين جميعاً سواء من الإباضية أو من غير الإباضية وسلكوا مسلكاً جديداً وهو رفض التسليم بـأن الإيمان الشرعي يزيد وينقص ويرفض أيضاً مبدأ لايزيد ولا ينقص ولكـنهم يؤمنون أن الإيمان يزيد ولا ينقص. وبيان ذلك أن الإيمان عندهم هو الوفاء بجميع الواجبات فمن وجب عليه فرض لايكون مؤمناً حتى يؤديه على وجهه ثم يزيد الإيمان بزيادة التكاليف ولا يصح نقصه لأن نقصه إخـلال بـبعض الواجبات وقد تقم أن التارك لبعض الواجبات التي عليه خارج الإيمان فالترك لبعضه ترك لجميعه أي لا ينتفع إيمانه في الآخرة([4]). ولهذا الرأي جمهوره عند الإباضية بحيث تجد أغلب المشتغلين بالفكر العقدي عند الإباضية يأخـذ بهذا الرأي قال الكندي: " الإيمان يزيد ولا ينقص ، لأنه إذا أنتقص منه شئ فقد بطل كله ، ولكنه يضعف هكذا يقال ، ولا يقال ينقص"([5]).

[1] ـ سورة البقرة: الآية٤٩.
[2] ـ سورة المجادلة : الآية١١.
[3] ـ خميس الرستاقي: منهج الطالبين، ج١، ص٥٧١.
[4] ـ السالمي: بهجة أنوار العقول ، ص١٨٨.
[5] ـ محمد بن ابراهيم الكندي: بيان الشرع، ج٢، ص٢٤٥.

ويعلل الإباضية موقفهم هذا بتحليل عقيدتهم في الزيادة وعدم النقصان وهم يقولون ان مثل هذا واضح عند أولى العقول لأن المتعبدين إذا أستقاموا على طريق الحق كل يوم على زيادة في القرب إلى الله بإستقامتهم على ما أمره كلما طالت أعمارهم في العبادة زاد قربهم عند الله لأنه لا يظلم مثقال ذرة وأن تكن حسنة يضاعفها ومن لم يكن على زيادة كل يوم عند الله فذلك عمله غير مقبول ، ومن كان عمله غير مقبول فذلك على نقصان أعاذنا الله من ذلك([1]). وعلى هذا نجد أن هناك خلافاً كبيراً دب بين الفريقين احتج الفريق الأول على الفريق الثاني بدليل عقلي بأنه لو كان الإيمان لا يزداد ولا ينقص لبطل التفاضل بين المسلمين قال الله تعالى :{ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ}([2]) وقال: {انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ...}([3]) ([4]). فيرد عليهم الفريق الثاني بحديث مروي عن أئمتهم قال زياد بن الوضاح(٢٣٧ هـ)([5]) : رفع الحديث إلى مسلم ابن أبي كريمة قال (العزم على الإيمان إيمان، والعزم على كفر ليس كفراً حتى يفعل)([6]).

ويرجع الإباضية عقيدتهم هذه في مبدأ أن الإيمان يزيد ولا ينقص على أنه إذا انهدم جزء من الإيمان انهدم الإيمان كله أي أنهم تمسكوا بمبدأ غاية في الخطورة ويتضح هذا الرأي عندما نعود إلى القاعدة الأساسية عندهم في الإيمان وهي " أن الإيمان قول وعمل واعتقاد . وبالقول تعصم الدماء والأموال . وبالعمل يصح الإيمان العملي وبالاعتقاد يتحقق الإيمان الصادق

---

[1] ـ البشري: مكنون الخزائن وعيون المعادن ، ج١، ص١٩٣.
[2] ـ سورة هود : الآية ٣.
[3] ـ سورة الاسراء : الآية ٢١.
[4] ـ السعدي: قاموس الشريعة، ج٦، ص٥١.
[5] ـ زياد بن الوضاح: هو أحد العلماء الكبار في عُمان ويعرف في عُمان بابن عقبة وكان من المبايعين للإمام الصلت بن مالك سنة٢٣٧هـ ، وكان من أهل المشورة والرأي في اختيار الإمام الصلت (يراجع: السيابي : أصدق المناهج في تمييز الإباضية عن الخوارج، ص٤٣).
[6] ـ محمد بن ابراهيم الكندي: بيان الشرع، ج٢، ٢٤٤.

وهو الذي يقول فيه إباضية المشرق بأنه يزيد ولا ينقص، بل إذا انهدم بعضه إنهدم كله للأدلة الصحيحة الصريحة التي لا يرتاب فيها أحد . أما الإيمان العملي هو الذي يزيد وينقص كما هو معلوم . فالإباضية موافقون على زيادته ونقصانه ، وقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلى آخرعروة الإيمان ، وابتناء الإسلام على قواعده الخمس صحيح عند الإباضية([1]). وبناءً على ذلك نلاحظ أن إباضية المغرب قد استقصوا في جمع أدلة زيادة الإيمان ونقصانه ليردوا بذلك على من نفى الزيادة والنقصان فيه كالمرجئة والكرامية، ويروا أن الإيمان لو كان لا يزيد ولا ينقص لبطل التفاضل بين المسلمين كما أسلفنا قال تعالى : {وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ}([2]) وقال تعالى: {وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا}([3]) وقال تعالى :{تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ}([4]) فالإيمان عند الإباضية مقامات ، والمؤمنون فيه درجات ، يتفاضلون في الإيمان على قدر ترقيهم في درجاته([5]).

وبهذين الرأيين عند الإباضية في موضوع زيادة الايمان ونقصانه يتضح لنا أن خلافاً جوهرياً بين أتباع المذهب الواحد في واحدة من أهم قضايا الاعتقاد لم يحسم بين أصحاب الرأيين ففي الوقت الذي يعتقد فريق من إباضية المغرب أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالغفلة وارتكاب الأعمال المحرمة يعتقد الفريق الأخر أنه إذا وجب شئ من الأقوال أو الأفعال وأداه المؤمن كما وجب زاد ايمانه، وإذا أخل بهذا الواجب انهدم ايمانه كله([6]). كما

---

[1] ـ السيابي: أصدق المناهج في تمييز الإباضية من الخوارج ، ص٢٣.
[2] ـ سورة هود: الآية٣.
[3] ـ سورة النساء: الآية٩٥.
[4] ـ سورة البقرة: الآية٢٥٩.
[5] ـ الجيطالي : قناطر الخيرات، ج١، ص٣٤٠ـ ٣٤٤.
[6] ـ السالمي: مشارق أنوار العقول ، ص٣٣٤.

أنهم حين قالوا بأن الايمان يزيد وينقص قد خالفوا عامة الخوارج الذين قالوا ان الايمان لا يزيد ولا ينقص وهو إما أن يبقى كله وإما أن يذهب كله. وذهاب الايمان عندهم يكون بنقص بعض الأعمال أو ارتكاب بعض الكبائر وعلى هذا فإن نقص البعض يؤدي إلى ذهاب الكل في نظرهم. وعلى هذا فإن الإيمان عندهم لاينقص بالمعصية بل ان الشخص يخرج عن الإيمان ويحبط ما قدم من خير بمجرد أن يرتكب أي كبيرة لأن الإيمان إما أن يبقى جملة أو يذهب جملة فلا زيادة ولا نقص ، ولا مغفرة لكبيرة فهي تهدم الايمان ولا تنقصه. فالخوارج بهذا القول يختلفون مع الاباضية أما المعتزلة فيتفقون مع الإباضية في القول بزيادة الإيمان ونقصه وذلك لارتباط الإيمان بالعمل عندهم ويستدل المعتزلة على قولهم بزيادة الإيمان ونقصه بقول الله تعالى : {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آَيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ}([1]). يقول القاضي عبد الجبار:"إن هذه الآية تدل على أن الإيمان يزيد وينقص على ما نقوله، لأنه إذا كان عبارة عن هذه الأمور التي يختلف التعبد فيها على المكلفين، فيكون اللازم لبعضهم أكثر مما يلزم الغير، فتجب صحة الزيادة والنقصان، وإنما يمتنع ذلك لو كان الإيمان خصلة واحدة هو القول باللسان أو اعتقادات مخصوصة بالقلب"([2]).

معنى ذلك أن المعتزلة حين قالوا بتكون الإيمان من التصديق والقول والعمل ، وتلك يتفاوت الناس في الإتيان بها من ناحية التكاليف، إذ الناس يتفاوتون في التكليف، فقد يكلف أحدهم بما لم يكلف به الآخر، وذلك مثل الزكاة فإن التكليف بها يخص الغني دون الفقير، إذ الفقير لا مال لديه حتى يزكيه، وكذلك الصلاة فإن الصحيح المعافى مكلف فيها بما لم يكلف به

[1] ـ سورة الأنفال : الآية ٢.
[2] ـ عدنان محمد زرزور: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار ، ص٢٦٥، ٢٦٦.

المريض وذلك كالقيام، والوضوء ونحوها، ولهذا فإن الإنسان قد يزيد إيمانه على إيمان غيره بزيادة التكاليف في حقه لعدم قدرة الآخر عليها، فإذا الإنسان المسلم يزيد إيمانه وينقص عند المعتزلة. اما الأشاعرة فقد أختلفت آراءهم في هذه المسألة ، فلم يثبتوا على رأي واحد، بل منهم من منع القول بزيادة الإيمان ونقصه، ومنهم من أثبتهما، وبعض آخر أثبت الزيادة ومنع النقصان ولكل وجهة تختلف عن وجهة الآخر ودليل غير دليله. فقد ذكر البغدادي أن من ذهب من الأشاعرة إلى القول بأن الإيمان تصديق بالقلب فقط منع القول بالنقصان، واختلفوا في الزيادة وقد اختارهو القول بالزيادة والنقصان وساق الأدلة على ذلك منها قوله تعالى: {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ}([1]) وقوله: {وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا}([2]). ففي هذه الآيات تصريح بأن الإيمان يزيد، وإذا صحت الزيادة فيه كان الذي زاد إيمانه قبل الازدياد أنقص منه في حال الازدياد([3]). وقد ذكرالإيجي في المواقف عن الإمام الرازي وكثير من المتكلمين رأيهم بأنه بحث لفظي، لأنه فرع تفسير الإيمان، فمن قال هو التصديق فليس هو قابلاً للزيادة والنقصان، وعللوه بأن الواجب هو اليقين وأنه لا يقبل التفاوت لا بحسب ذاته، لأن التفاوت إنما هو لاحتمال النقيض وهو ــ أي احتماله ــ ولو بأبعد وجه ينافي اليقين فلا يجامعه، ولا بحسب متعلقه لأنه جميع ما علم بالضرورة مجيء الرسول به، والجميع من حيث هو جميع لا يتصور فيه تعدد، وإلا لم يكن جميعاً، وإن قلنا هو الأعمال، إما وحدها أو مع التصديق فيقبلهما وهو ظاهر([4]) . وهذا القول ــ

[1] ـ سورة آل عمران، الآية ١٧٣.
[2] ـ سورة الأحزاب : الآية٢٢.
[3] ـ البغدادي : أصول الدين ، ص٢٧٨.
[4] ـ الإيجي: المواقف ، مج٣، ص٥٤٣.

أي أن الخلاف في مسألة زيادة الإيمان ونقصه لفظي ـ في زعمنا غير صحيح، لأن ثمة من قال بأن الإيمان هو التصديق، ومع ذلك قال إن الإيمان يزيد وينقص بحسب ذاته أي التصديق نفسه يزيد وينقص، وبحسب متعلقه وهي أفراد ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم مما يجب التصديق به. وممن قال بأن الخلاف في زيادة الإيمان ونقصه لفظي الإمام أبو حامد الغزالي([1]) على أننا نحب أن ننبه هنا إلى أنهم لا يقصدون بقولهم: إن الخلاف لفظي أن الآراء ترجع إلى رأي واحد إما القول بالزيادة والنقصان أو عدمهما على تعددها، بل المقصود أن الرأي في ذلك فرع عن الرأي في حقيقة الإيمان. ثم إن عضد الدين الإيجي في(المواقف)، رجح القول بأن الإيمان يزيد وينقص حتى وإن كان التصديق وحده حيث قال: والحق أن التصديق يقبل الزيادة والنقصان لوجهين: أي بحسب الذات وبحسب المتعلق.

الأول: (القوة والضعف) فإن التصديق من الكيفيات النفسانية المتفاوتة قوة وضعفاً.

الثاني: من وجهي التفاوت ـ أعني ما هو بحسب المتعلق ـ أن يقال: التصديق التفصيلي في أفراد ما علم مجيئه به جزء من الإيمان يثاب عليه ثوابه على تصديقه بالإجمال، يعني أن أفراد ما جاء به متعددة وداخلة في التصديق الإجمالي. فإذا علم واحداً منها بخصوصه وصدق به، كان هذا تصديقاً مغايراً لذلك التصديق المجمل، وجزءاً من الإيمان. ولا شك أن التصديقات التفصيليه تقبل الزيادة فكذلك الإيمان، والنصوص كنحو قوله تعالى: {وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا}([2]) دالة على قبوله لهما ـ أي

---

[1] ـ الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد، ص١٩٣، ١٩٤.

[2] ـ سورة الأنفال: الآية ٢

قبول الإيمان للزيادة والنقصان ــ بالوجه الثاني، كما أن نص قوله تعالى :{وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي}([1]) دل على قبوله لهما بالوجه الأول([2]).

ويتبين لنا مما تقدم أن الأشاعرة اختلفوا في زيادة الإيمان ونقصه على النحو التالي:

١- أن الإيمان هو التصديق، وهو لا يزيد ولا ينقص([3])، ولهم في ذلك حجة عقلية وهي: أن الإيمان عبارة عن التصديق الجازم البالغ حد اليقين. واليقين لا يقبل التفاوت، لأن التفاوت فيه إنما هو لاحتمال النقيض، واحتمال النقيض الذي هو الشك ينافي اليقين. وهذا قول جماعة قليلة من الأشاعرة وينسب إلى أبو الحسن الأشعري نفسه، وهو غير صحيح، لأن ما صرح به في كتاب (الإبانة) يثبت أنه يقول بزيادة الإيمان ونقصه.

٢- أن الإيمان الذي هو التصديق أيضاً يزيد وينقص، ولأصحاب هذا القول مسلكان:

أ- **المسلك الأول** : القول بأن التصديق نفسه يزيد وينقص، فيصح إطلاق القول بالزيادة والنقصان على الإيمان بحسب الذات الذي هو التصديق، وبحسب المتعلق، وهو أفراد ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم مما يجب الإيمان به، وقد استدل هؤلاء على كلا الأمرين. فاستدلوا على زيادة التصديق ونقصانه بحسب ذاته بدليل عقلي وآخر نقلي، فدليلهم العقلي هو "أن التصديق القلبي يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة، وعدم

---

[1] ـ سورة البقرة : الآية ٢٦٠.
[2] ـ الإيجي : المواقف، مج٣، ص٥٤٣، ٥٤٤.
[3] ـ يقول الرازي : الإيمان عندنا لا يزيد ولا ينقص لأنه لما كان اسماً لتصديق الرسول في كل ما علم بالضرورة مجيءه به، وهذا لا يقبل التفاوت ، فكان مسمى الإيمان غير قابل للزيادة والنقصان (الرازي: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص١٨٣).

ذلك، ولهذا كان إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا تعتريه الشبه، ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل حتى يكون في بعض الأحيان أعظم يقيناً وإخلاصاً منه في بعضها، فكذلك التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها(1).أما ما استدلوا به من النقل فقوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام{:أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي}(2) فاطمئنان القلب الذي هو أقصى درجات التصديق هو ما قصده إبراهيم عليه السلام وإلا فهو مصدق دون شك. كما استدلوا على أن الإيمان يزيد وينقص بحسب متعلقه بأن التصديق التفصيلي في إفراد ما وجب عليه الإيمان به جزء من الإيمان يثاب عليه، كما يثاب على تصديقه بالكل. وأضافوا إلى ذلك الآيات المصرحة بزيادة الإيمان. ولاشك أن القابل للزيادة قابل للنقصان.

ب- المسلك الثاني: القول بأن الإيمان يزيد وينقص بحسب متعلقه فقط، أما التصديق نفسه فلا يزيد ولا ينقص، وقد ذهبوا هذا المذهب ليكون جمعاً بين رأي السلف القائل بأن الإيمان يتجزأ والتصديق داخل فيه، وقول القائلين بأنه التصديق فقط ولم ينكروا أنه يتجزأ. ووجه الجمع: أن الكل اتفقوا على أن الإيمان يتجزأ سواء هو التصديق وحده أو التصديق والعمل فتقول: إن التصديق الذي هو أصل الإيمان لا يزيد ولا ينقص، والزيادة والنقصان إنما تكون في الأعمال التي هي ثمرات الإيمان

(1) ـ الغامدي: الإيمان بين السلف والمتكلمين، ص١٦٧، ١٦٨.
(2) ـ سورة البقرة: الآية ٢٦٠.

والإيمان يطلق عليها حقيقة عند قوم، ومجازاً عند آخرين. ويكون في هذا جمع بين ظواهر النصوص التي جاءت بالزيادة، وأقاويل السلف، وبين أصل وضعه في اللغة وما عليه المتكلمون من أنه التصديق فقط.

٣- أما الرأي الثالث وهو القول بأن الإيمان يزيد ولا ينقص – فهذا رأي قليل الأنصار واضح البطلان ولولا الوفاء بتعداد الآراء لما استحق الذكر، إذ أنه لا يتصور شيء قابل للزيادة، غير قابل للنقصان. والراجح من هذه الآراء الذي عليه جمهور الأشاعرة هو الرأي القائل بأن الإيمان يزيد وينقص وإن كان هو التصديق وحده. "لأن التفاوت لا يكون باحتمال النقيض بل بالقوة والضعف، ولليقين مراتب، من أجلى البديهيات إلى أخفى النظريات، فما يعلم بداهة أقوى يقيناً مما يعلم نظراً، وما يعلم بأدلة أوضح وأكثر وأشد يقيناً من غيره "[1] هذا هو رأي الأشاعرة في زيادة الإيمان ونقصه واختلافهم كما رائينا يدور حول هل التصديق نفسه يزيد وينقص، أم أن الزيادة والنقصان تكون من قبل ثمراته التي هي الأعمال، فالمسألة خلافية بينهم، ولكن ما عليه جمهورهم هو ما تقدم ذكره، وهم بهذا القول ــ زيادة الإيمان ونقصه ــ يتفقون مع الإباضية والمعتزلة.

ومما تقدم يبدو جلياً أن إباضية المغرب ممن يقولون بزيادة الإيمان ونقصه وهذا ما نعتقده لقول الله تعالى : {وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا}[2] وقول الرسول ــ صلي الله عليه و سلم ــ : "يدخل أهل الجنة الجنة و أهل النار النار ثم يقول الله تعالي " أخرجوا من النار من كان في

[1] ـ الغامدي: الإيمان بين السلف والمتكلمين، ص١٦٨.
[2] ـ سورة الأنفال: الآية ٢

قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان "([1]) ولكننا نعترض على قول إباضية المشرق بزيادة الإيمان وعدم نقصانه وعلى من قال بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص لأن الإيمان من وجهة نظرنا يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، فالزيادة والنقصان تعتري عمل القلب، وعمل الجوارح، فالإنسان الذي يصلي الفرائض جميعاً ويصلي النوافل، ويتهجد من الليل ما شاء الله ، هو أكمل من الذي لا يؤدي إلا الفرائض أو من الذي لا يؤدي الفرائض بالمرة. كذلك الأعمال الباطنة تزيد وتنقص، فيكون فلان أكثر يقيناً وتوكلاً وإخلاصاً من فلان، وهذا هو الواقع والظاهر. والزيادة في الإيمان ثابتة في القرآن والسنة، وإذا ثبتت الزيادة فالنقصان ثابت باللزوم وعليه فإن إنكار زيادة الإيمان ونقصانه مخالفة صريحة للكتاب والسنة والسلف. كما ترتب على ما سبق بيانه أن نظرة الاباضية إلى الايمان نظرة شمولية ولايمكن أن يسقط أحد اركانه الثلاثة وهي القول والعمل والاعتقاد وترتب على ذلك أن حكم الإباضية على من أخل بإحد هذه الاركان الثلاثة أنه حينئذ يكون كافراً إما كفر شرك أو كفر نعمة ولا منزلة بين الإيمان والكفر . وعلى هذا نجد أنفسنا في حاجة إلى توضيح مفهوم كفر النعمة وهو المصطلح الذي أستعملته الإباضية للبعد عن الخوارج كما أنها أيضاً لها أراؤها الخاصة في حكم مرتكب الكبيرة وحكمه في الآخرة ولذلك سوف نبين الأحكام عند الإباضية في الصغائر والكبائر ثم ننتقل إلى حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا والآخرة ومصير مرتكب الكبيرة في الآخرة وهو الخلود في النار كما هو زعموا .

الكفر:

١- معنى الكفر وأقسامه:

تحدثنا فيما مضى عن الإيمان وحقيقته وزيادته ونقصانه عند الاباضية وأوضحنا الصلة العضوية التي تربط بين الاعتقاد وبين العمل

[1] ـ البخاري : فتح الباري، ج١، ص١٢٧.

عندهم وعرضنا في إيجاز سريع مفهومه لدى ابرز الفرق الإسلامية وبينا أن عنصر العمل قد تباينت وجهات النظر فيه، فقد عده البعض عنصراً مهماً بفقده أو عدم تكامله يخرج الشخص من الايمان ويدخله في الكفر كما تقول الزيدية مجاراة للإباضية أو يخرج بسببه من الايمان لكنه لايدخل في نطاق الكفر إذ هو فاسق كما هو عند المعتزلة بينما صرح السلف وأهل الحديث في أوضح وأبين دلالة بأن فاقد العمل ليس بمؤمن ، وقد عبروا بجميع عبارات النفي بعدم صحة الإيمان بلا عمل يقول ابن تيمية: " إن الإيمان إذا كان قول بلا عمل فهو كفر وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية كان نفاقاً ، وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة فهو بدعة"([1]). ومع عدم اعتبار العمل ذا مدخلية في حقيقة الايمان وجدنا وجهتى نظر أولاهما: تقول لايضر مع الايمان معصية كما لاينفع مع الكفر طاعة فمن اتى بالقول وضيع العمل فهو مؤمن مسلم ليس بكافر ولا فاسق ولا ضال . والأخرى تقول إن من ضيع العمل فهو مؤمن مسلم عاص مذنب إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له وهم الأشاعرة .

وإذا كنا قد تكلمنا عن الإيمان، فقد وجب علينا بذلك أن نذكر مقابل الإيمان وهو الكفر لأن الآراء في حقيقة الكفر ، قد انبنت على الآراء في حقيقة الإيمان وتأسست عليها . فالإباضية لما قالوا في الإيمان : إنه فعل المأمورات واجتناب المنهيات ، والمأمورات عندهم تشمل الفرائض والنوافل، كما أن المنهيات تشمل المحرم والمكروه مطلقاً فقد كان طبيعياً أن يتوسعوا في معنى (الكفر) توسعاً كبيراً ، وأن تكون الخطوة التالية : كل من ارتكب ذنباً فهو كافر([2]). ومعنى الكفر في القاموس المحيط لغوياً ضد معنى الإيمان، والكفر هو الستر والجحود ، وأن الكفر هو جحود النعمة مع إحسانه ، والكافر هو الجاحد لنعم الله تعالى([3]). وفي لسان العرب : الكفر نقيض الايمان ، وكفر

[1] - ابن تيمية: الإيمان ، ص١٣٨.
[2] - الوارجلاني: الدليل والبرهان ، ج٢، ص٥٧.
[3] - فيروز أبادي: القاموس المحيط ص٦٠٧.

النعمة نقيض الشكر ، والكفر جحود النعمة وهو ضد الشكر. وقوله تعالى :{ إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ}([1]) أي جاحدون ، وكفر بها أي جحدها وسترها . ورجل كافر هو جاحد لنعم الله ، وهو مشتق من الستر ، وقيل لأنه مغطى على قلبه. وذكر أن بعض أهل العلم قالوا بأن الكفر على أربعة أنحاء: كفر انكار بألا يعرف الله أصلاً ولا يعترف به، وكفر جحود، وكفر معاندة ، وكفر نفاق، ومن لقى ربه بشئ من ذلك لم يغفر له ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء. وكفر الانكار هو ان يكفر بقلبه ولسانه ، ولا يعرف ما يذكر له من التوحيد. وكفر الجحود فهو أن يعترف بقلبه ولا يقر بلسانه ، وكفر المعاندة فهو معرفة الله بقلبه ويقر بلسانه ، ولكنه لايدين به حسداً وبغياً ، ككفر أبو جهل. وكفر النفاق : هو أن يقر بلسانه ويكفر بقلبه ولا يعتقد بقلبه([2]).

كانت تلك التعريفات من حيث اللغة أما من حيث الاصطلاح فهو : إنكار وجود الله أو انكار ما هو معلوم بالضرورة أو اتخاد شريك معه ، أو ارتكاب ما نهى الله عنه مع الاصزار على ذلك([3]). وفي مفهوم الاباضية هو جحود النعم والكفر عندهم على وجهين : كفرجحود ، وكفر نعمة فكفر الجحود الذي جهل ربه ، وكفر نعمته، أو تجاهل ، أو أستجهل. أما من جهل ربه: فهو الذي لايعرفه ، ولا يثبته كالدهرية ، والثنوية ، وجميع ملل أهل الشرك ، أما التجاهل فهو التقصير عما لا تصح المعرفة إلا به إثباتاً ونفياً، كمن لايعرف ما لايسعه جهله.

وأما المستجهل : فهو المستعرض لايصاف خالقه بما لايليق به، وأما كفر النعمة : فهو بالقول والفعل ، فهو الكفر الذي يكون من جهة اللغة ، ومن جهة الشريعة. وقد اجمعت الأمة على أن الكافر الأصلي :هو المشرك ،

---

[1] ـ سورة القصص: الآية٥٨.
[2] ـ ابن منظور : لسان العرب ، ج٥، ص١٤٤.
[3] ـ السالمي: شرح غاية المراد في الاعتقاد، ص٧٥.

واختلفوا في كفر النعمة ، فنفاه القدرية ، والمرجئة ، والشيعة ، والأشعرية ، وأثبته الإباضية ، والصفرية([1]).وبتوضيح أكثر فكفر النعمة الذي قال به الاباضية يعترف صاحبه بوجود الله ، فهو غير خارج عن الإسلام بل هو مقربه ، ولكنه متهاون بترك شيء من الفرائض كالزكاة أو الصوم أو غيرها، أو مرتكب لشيء من كبائر الذنوب كالزنا أو السرقة أو شرب الخمر فإذا مات على ذلك من غير توبة فهو من أهل النار والعياذ بالله ،قال تعالى :{ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا }([2]) ، ولكن عذابه أقل من عذاب الكافر المشرك . وسمي هذا الكفر كفر نعمة ؛ لأن صاحبه بارتكابه المعاصي يكفر بنعمة الله تعالى التي أنعمها عليه ويجحدها . وهناك أسماء أخرى لكافر النعمة وهي: فاسق : لخروجه عن طاعة الله ووقوعه في المعاصي. منافق نفاقاً عملياً : لأنه يدعي الإسلام وهو يخالف تعاليم الإسلام بارتكاب المحرمات. فتسمية الفاسق بأنه كافر لا توجد إلا عند أصحابنا الإباضية ،وقلة من غيرهم ، وقد أخذوا هذه التسمية من القرآن الكريم ومن سنة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، أما من القرآن فقوله تعالى: {وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ}([3]) ، فقد سمى الله تارك الحج كافراً رغم أنه يعترف بالإسلام. ومن السنة قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر"([4]). أي كفر نعمة ،فهو لم يخرج من الإسلام ، وقوله ـ عليه السلام ـ " من أتى امرأة في دبرها أو أتى عرّافاً فقد كفر بما أُنزل على محمد"([5]). بل ذهب بعض الإباضية المغاربة إلى أنه يسمى شركاً

[1] ـ خميس الرستاقي: منهج الطالبين ، ج ،ص٥٨١ ، ٥٨٢.
[2] ـ سورة الجن : الآية٢٣
[3] ـ سورة آل عمران: الآية٩٧.
[4] ـ رواه البخاري في صحيحه، كتاب الآدب ، باب ما ينهي من السباب واللعن ، حديث رقم ٥٦٩٧.
[5] ـ رواه الترمذي في سننه، كتاب الطهارة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في كراهية اتيان الحائض، حديث رقم :١٣٥.

أصغر ، أي شركاً جزئياً ، واستدلوا بحديث " من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك " فعلى المسلم أن يعرف الشرك والكفر وأقسامه حتى يكون بعيداً عن الوقوع فيه معتزلاً له ، ثم ذكر الشيخ السالمي رحمه الله أقسام الشرك من مساواة وجحود ، ثم بين أن ما عداه من الكفران يلزمنا معرفته وعلمه وهو كفر النعمة ؛ لأنه كثير منتشر في حياتنا ، فما أكثر الفاسقين والمنهمكين في المعاصي والآثام . فعلينا أن نعرف ما نستطيع من هذان الكفران ، ولكن الضعيف الذي ليس عنده علم كثير فيجوز له أن يجهل بعض تلك المعاصي بشروط هي:

أن لا يكون مرتكباً لتلك المعصية ، أي غير مقترفٍ لها ، كرجل لا يعرف الزنا وهو بنفسه لم يفعله فجهله للزنا في هذه الحالة لا يضره . أي لا يُصوّب من يأتيه ، أي لا يحكم بالصواب على من فعل شيئاً من المعاصي ، مثلاً هو لا يعرف الخمر ولم يشربها ، ولكنه رأى أحداً يشربها فلا يجوز له أن يقول عن هذا الشارب للخمر بأنه مُصيب في فعله ، أو أنه يتولاه ويحبه ، ولا يعذر في هذه الحالة بجهله ، حتى لو لم يكن يعرف بأن الخمر حرام ، وهذا معنى قول الإمام جابر بن زيد رحمه الله :" يسع الناس جميعاً جهل ما دانوا بتحريمه مالم يرتكبوه ، أو يصوبوا راكبه ، أو يبرأوا ممن تبرأ منه بدين"([1]) فهم معذورون حتى يرتكبوا ذلك المحرم أو يحكموا بصواب فاعله ،أو يبرأوا من شخص تبرأ من شارب الخمر مثلاً ؛ لأنه أعلم منهم بحرمته ، فلا يجوز لهم تخطئة ذلك الشخص لأنه علم ، وجهلوا هم ، ولا عذر لجاهل([2]) وبناء على ما تقدم فان كفر النعمة عند الاباضية ينقسم إلى صغائر الذنوب ، و كبائر الذنوب .

[1] ـ صالح بن أحمد الصوافي : جابر بن زيد وآثاره في الدعوة ، ص ٢٦٦،٢٦٤.
[2] ـ السالمي: شرح الاعتقاد ، ص٧٧.

٢- الأسماء والأحكام:

يقول عامر الشماخي: " ندين بأن الأسماء تابعة للأحكام، وندين بأن أحكام الموحدين ليست كأحكام المشركين، وأحكام المشركين ليست كأحكام الموحدين"([1]).

قد يتساءل المرء عن معنى مصطلح الأسماء والأحكام في استعمال المتكلمين في مقالاتهم، والمتداول فيما بينهم؛ لذا يستحسن أن نوضح معنى هذا الاصطلاح المركب من كلمتين هما : الأسماء والأحكام.

١- **الأسماء:** هي الألفاظ الحسنة التي أطلقها الله على صلحاء عباده، كالمسلمين والمؤمنين، والمتقين، وأصحاب الجنة، وأولياء الله ، وأصحابه. والقبيحة التي أطلقها الله على عصاة عباده، كالكافرين، والخاسرين، وأصحاب النار، والفاسقين.

٢- **الأحكام:** هي الأمور التي يحكم بها على العباد، كأخذ الصدقات من الأغنياء ووضعها في الفقراء ، والغنيمة، والقتل، والجزية والولاية، والعداوة، والدعاء للتوحيد([2]). وجمهور الإباضيّة عند ما يقولون: إنّ الأسماء تابعة للأحكام فهم يعنون، أنها موافقة للأحكام المحكوم بها على العباد، وحاصلة بعدها، إذْ من حُكم عليه بالإيمان سمي مؤمنًا، ومن حكم عليه بالتوحيد سمي موحّدا، ومن حُكم عليه بالتّقوى، سمّي متقيا، ومن حكم عليه بالفلاح سمي مفلحا، ومن حكم عليه بالصلاح سمي صالحا، هكذا من حكم عليه بالكفر سميّ كافرا، ومن حكم عليه بالشرك سمّي مشركا، والفاسق فاسقا...الخ. أما المعاصي فإن الإباضية كغيرهم من الفرق الإسلامية، يرون أنها تنقسم إلى صغيرة،

[1] ـ الشامخي : متن الديانات ، ص٣.
[2] ـ تبغورين: أصول الدين، ج١، ص٣٣.

وكبيرة، نظراً لما ورد في بيان ذلك من نصوص كقوله تعالى:{ مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا}([1]) ، وقوله سبحانه: {وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ}([2]) وقال:{وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ}([3])، فرتب المعاصي هذا الترتيب حيث بدأ بالكفر الذي هو أعظم الذنوب، وثناه بالفسق، وختم بالعصيان، فلابد من أن يكون قد أراد به الصغائر، وقد صرح بذكر الكفروالفسق قبله، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى وهذا قدر متفق عليه بين الفرق . أما تحديد معنى كل من الصغيرة والكبيرة عند الإباضية فقد وقع بينهم خلاف في ذلك. ولكن التعريف السائد لدى جمهور الإباضية في الكبيرة هو " ما وجب عليها حد في الدنيا أو عاب في الآ([4]) ، والصغيرة([5]) هي: كل مخالفة لم يترتب عليها وعيد في الآخرة، وهي مغفورة مع اجتناب الكبائر لقوله تعالى: {إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا}([6]) كما اختلف الإباضية فيما بينهم في اقسام المعصية نظراً لاختلافهم في الصغائر. أهي موجودة فتعلم أو غير موجودة للجهل بها فكأنها في حكم المفقودة. فالمشارقة والنكار وبعض إباضية المغرب يقولون أن المعاصي قسمان: صغائر وكبائر:

أ- صغائر الذنوب : يفرق الأباضية بين مذهبهم ومذهب مخالفيهم في حكم الصغائر فيقول السالمي عن الصغائر " هى التي لم يثبت على فاعلها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة وهى تلك الذنوب

---

[1] ـ سورة الكهف: الآية٤٩.
[2] ـ سورة القمر : الآية٥٣.
[3] ـ سورة الحجرات: الآية ٧.
[4] ـ يراجع: السالمي: مشارق أنوار العقول، ص٤٨٠ وما بعدها، أحمد الخليلي: الحق الدامغ، ص١٨٧.
[5] ـ مسلم بن سالم الوهيبي: الفكر العقدي عند الإباضية، ص٢٢٢.
[6] ـ سورة النساء: الآية٣١.

التي قل فيها الأثم([1]) وبعضهم يقول في وصفها كل ذنب لم يـــأت فيه وعيد ولم يعينه نص هذا وقد أختلف الإباضيون المغاربة عن إباضية المشرق في هذا الموضوع حيــث قــال المغاربــة : ان الذنوب الصغيرة مجهولة ولو وجـــدت لكـــان وجودهـــا إغـــراء بارتكابها من حيث أنها معفو عنها باجتناب الكبائر ، بينما إباضية المشرق قد ذهبوا إلى القول بأن الصغائر من الذنوب موجودة في الخارج ومعلومة للبشر ومثلوا لها بالكذب الخفيــف وبـــالرقص واللعب غير المباح([2]) وحكم صغائرالذنوب مرتبط بالكبائر بمعنى غفران الصغائر عند اجتناب الكبائر لقوله تعالى : {إِن تَجْتَنِبُــواْ كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ...}([3]) أما إذا أصر العبد على الصغائر ، فهو عند الإباضية هالك لأن صاحب الصـــغيرة من الذنوب عندهم إن أتى بها مستخفاً لنهي الله فيها فإنه حينئـــذ يكون مصراً على الذنب، والإصرار عندهم يعبر عنـــه باشـــياء منها: الإقامة على الذنب والاستمرار فيه ، أو الإعـــراض عـــن التوبة ، أو العزم على عدم التوبة([4]) وحكم مرتكب الصغيرة في الدنيا عند الاباضية انه موحد لايوصف بالفسق ولا بالضلال ولا بالكفر حتى يعلم منه الإصرار عليها والعزم على عدم التوبة([5]).

ب- **كبائر الذنوب** : فهى الذنوب التي ثبت لفاعلها بسببها حد في الدنيا كالزنا والسرقة وشرب الخمر أو وعيد في الأخرة([6]) وبناء على

---

[1] - السالمي : مشارق أنوار العقول ، ص ٣٧٦.
[2] - أطفيش : الذهب الخالص ، ص٤٤.
[3] - سورة النساء : الآية ٣١.
[4] - نور الدين السالمي: مشارق أنوار العقول، ص٣٧٨.
[5] - السالمي: المصدر نفسه، ونفس الصفحة.
[6] - السالمي : بهجة الأنوار ، ص١٦٥. وأيضا محمد بن يوسف أطفيش : شرح عقيدة التوحيد ، ص ١٩٥ ، ١٩٦.

هذا التعريف يذهب الاباضية إلى أن حكم مرتكب الكبيرة عندهم كافر كفر نعمة . ويقول السعدي " أما الاباضية بأصنافها والزيدية من الشيعة على اختلافها ، فصاحب الكبيرة عندهم بري من الشرك والايمان موسوم بالكفر والنفاق كما قال الله تبارك وتعالى: {مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا}([1]) لاهم من المسلمين في الإسم والثواب ، ولا إلى المشركين في الحكم والسيرة"([2]) ، ويتوسع الاباضيون في موضوع الكبيرة تدفعهم روح التشدد في تشكيل معالم هذا الموضوع ، ويفصلون ويعددون دلائل من القرآن والسنة ليحققوا موقفاً هوكما قلنا أقرب إلى التشدد منه إلى الاعتدال . ذلك أن مرتكب الكبيرة عندهم يعامل لديهم بأحكام المؤمنين، إذ لم يقترن بممارسة الكبيرة بغى لايمكن رده فانه في حالة صدور بغي لايمكن مقامته، تترك ولايته عندهم ولا تقبل شهادته ويجب البراءة منه ويحل قتله بل واضاعة ماله([3]). وأما مجرد فعل الكبيرة بغير استحلال لها كالقتل والزنا والسرقة وشرب الخمر فهي تستوجب الحد ما بين قصاص للقاتل وجلد للزاني غير المحصن وشارب للخمر وقطع يد السارق. أما حكم مرتكب الكبيرة فالإباضية لاخلاف بينهم على أن صاحب الكبيرة كافر النعمة إذا خرج من الدنيا غير مقلع عن الكبيرة وتائباً منها فهو كافر مخلد في النار والكبيرة التي أقترفها ولم يثبت منها أو لم يقم عليه حدها قد أحبطت الطاعات التي قام بها([4]). والاباضية

[1] ـ سورة النساء: الآية١٤٣.
[2] ـ السعدي: قاموس الشريعة ، ج٦، ص٥٦.
[3] ـ السالمي: مشارق أنوار العقول، ص٤٠١.
[4] ـ السعدي: قاموس الشريعة ، ج٦، ص٣

يختلفون مع المعتزلة والمرجئة في بيان حكم مرتكب الكبيرة فقالت المرجئة هو مؤمن لا يُعرض على النار وقالت الأشعرية هو مؤمن عاصي في مشيئة الله إن شاء عذبه وان شاء رحمه ، وقالت المعتزلة خرج بهذا عن الإيمان ولم يدخل في الكفر أسمه فاسق منزلته بين المنزلتين وهو مخلد في النار وقالت الإباضية ومن وافقها هو منافق كافر كفر نعمة لاكفر شرك وهو مخلد في النار[1]. والإباضية تقول بأنه لامنزلة بين منزلة الإيمان ومنزلة الكفر[2] وهذا يعتبر أول خلاف بين الإباضية والمعتزلة وهذا ما أشار إليه المستشرق نيلليو[3] في بحثه عن العلاقة بين الإباضية والمعتزلة ويشير المستشرق بأن هناك ثمت علاقة واضحة بين الإباضية والخوارج في مسألة مرتكب الكبيرة وخلود صاحبها في النار. يقول الورجلاني:" وأما الخوارج فأنهم زعموا أن من عصى الله تعالى ولو في صغير من الذنوب وكبير أشرك بالله العظيم"[4].

ويقول السيابي وهو أحد علماء الإباضية شارحا موقفهم من كفر النعمة واطلاقه على مرتكب الكبيرة الذي اصبح ليس بمؤمن ولا مشرك فيقول :" وهذا المبدأ الذي حير كثيراً من أهل المذاهب وتركهم لايهتدون طريقهم، لأن الكفر عندهم الشرك ، وجهلوا كفر النعمة أصله وفروعه فأصبحوا في هوة لا نجاة لهم منها ، ولم يفهموا أن الله خلق لهم عقولاً وخاطبهم بتكاليف كلفهم بها وأنها نعمة عظيمة كفروها حين تعدوا حدود الله

[1] ـ الجيطالي: قناطر الخيرات ، ج١، ص٢٨٦.
[2] ـ تبغورين : أصول الدين ، ص٢٧.
[3] ـ نيلليو: التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ، ترجمة، عبد الرحمن بدوي ، ط٤، ١٩٨٠، ص٢٠٧.
[4] ـ الورجلاني : الدليل والبرهان، ج١، ص٤٣.

بارتكاب ما حرم عليهم ، وكان الحق والواجب على من أنعم الله عليه بنعمة العقل وجعله الفارق بينه وبين غيره من الحيوان أن يكون واعياً أوامر الله واقفاً عند حدوده لا يتعداها قيد شعرة"([1]).

معنى ذلك أن الإباضية ترى بأن مرتكب الكبيرة (كافر) ويفسرون بأن الكفر هنا كفر النعمة ، ويقولون بأنه مثل كفر النفاق([2]) وهذا في الدنيا ، وفي الآخرة يرون أن مرتكبي الكبيرة وعصاة الموحدين إذا ماتوا على ذلك فهم في النار خالدين فيها أبداً ويرون أن كل كبيرة كفر([3])، والمنافق من فعل كبيرة أسرَّها أو أظهرها([4]) وعلى هذا فهم يخالفون أهل السنة في الأمرين مخالفة كبيرة. وما دام مرتكب الكبيرة عند الإباضية مقر بالتوحيد مضيع للعمل، وإذا كانت تابعة للأسماء، فإن لفاعل الكبيرة حكمين :

١- حكماً دنيوياً: أما حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا فقد أجمع الإباضية كما أسلفنا على أن مرتكب الكبيرة بين نوعين من الكفر: **النوع الأول** هو كفر الجحود وهو أن يجحد ما علم من الدين بالضرورة([5]) وهذا يخرج من دائرة النوع **الثاني** وهو كفر النعمة لأن مرتكب الكبيرة حتى في حال ارتكابه الكبيرة فهو موقن أنه يرتكب معصية لله ، ومن هنا لم يكن من الممكن معاملته معاملة المشركين ـ كما ذهب الخوارج ـ وانما يعامل في الدنيا معاملة المؤمنين وتجري عليه أحكامهم ولكنه مع ذلك يعتبر منافقاً([6])، فمرتكب الكبيرة عند الإباضية تنطبق عليه أحكام الموحدين حيث يحرم دمه، فلا يقتل بغير

[1] ـ السيابي : طلقات المعهد الرياضي في حلقات المذهب الإباضي ، وزارة التراث القومي والثقافة، د. ط ، ١٩٨٠، ص٨٦.
[2] ـ الباروني : مختصر تاريخ الإباضية ، ص٨٢. والسعدي: قاموي الشريعة ، ج٦، ص٥. والخليلي : الحق الدامغ ، ص١٩١.
[3] ـ الخليلي : الحق الدامغ، ص ١٩١. وابي عمار عبد الكافي : الموجز ، ج٢، ص٨٨ ، مسند الربيع بن حبيب ، ج٣ ، ص١٣٣.
[4] ـ ابي عمار عبد الكافي : الموجز ، ج٢، ص١٠٠.
[5] ـ الخليلي : جواهر التفسير ، ج٢، ص٢٢٧.
[6] ـ الورجلاني : العدل والانصاف ، ج٢، ص١٢٨

حق، ويحرم ماله فلا يغنم ولا يسلب، ولا تسب ذريته ونسوته، وتجري عليه سائر الحقوق من المناكحة والموارثة والمدافنة، وغير ذلك من احكامهم. يقول الجيطالي:" أن فاعل الكبيرة في الدنيا موحد بظاهر حاله لأن قلبه لا يُطلع عليه وعلينا أن نظن أنه ما قاله بلسانه إلا وهو مصدق به قلبه"([1]).

ويتبين لنا موقف العصاة من الموحدين عند الاباضية أنهم خرجوا من الشرك لقولهم بلا إله إلا الله محمد رسول الله وخرجوا عن المؤمنين بفعل العاصي فان الرسول عليه الصلاة والسلام يقول " لايزنى الزاني حين يزني وهو مؤمن " وذلك فرع على قوله تعالى: قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا}([2])قل لهم يا محمد "لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم" ومعنى قولوا إنا مسلمون بقولكم لا إله إلا الله محمد رسول الله ، أما الايمان فلا، لأنكم تفعلون ما لايرضاه الله فأنتم باعترافكم بوحدانية الله حين قلتم لا إله إلا الله محمد رسول الله فبهذا اسلمتم فحرمت دمائكم وأموالكم إلا بحقها وحسابكم على الله. ويزيد بعض الاباضية أنهم لا يجرون أحكام المشركين على كفار النعمة بل يقولون فيهم ان أحكامهم في الدنيا أحكام المؤمنين إلا في الولاية وقبول الشهادة ونحوها من الأحكام المختصة بالعدول([3])، والعاصي مرتكب الكبيرة في الدنيا كما سبق له أحكام الاسلام في الدنيا عدا الولاية فتجوز مناكحته وتبقى موارثته ويدفن مع المسلمين غير انه يسلب من الولاية وهى المحبة في الله وينقلب إلى ضدها وهو البراءة ولا يسمى كافر النعمة مشركاً ولكن يسمى منافقاً ولا يطلق على المنافق مشركاً ولا العكس([4]).

[1] ـ الجيطالي : قناطر الخيرات، ج١، ص٣٦٦.
[2] ـ سورة الحجرات : الآية١٤.
[3] ـ محمد بن شامس الباطشي : غاية المامول ، ص١٠٣.
[4] ـ الخليلي : جواهر التفسير ، ج٢، ص٢٢٨.

أما حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة فعلى الرغم من أن الإباضية قد جاءت أراؤهم في أحكام مرتكب كبيرة مائلة إلى الاعتدال والى الوسطية في الشرع إلا ان الباحثة تجد أن آراء الإباضية أنفسهم في حكم مرتكب الكبيرة الذي مات على إصرار بالمعصية وبدون توبة أنه مخلد في النار وهم بهذا الرأي قد غالوا وبعدوا عن مبدأ أحكامهم في مرتكب الكبيرة من حيث أنه كافر كفر نعمة وليس مشركاً وقد كان ينبغي أن يتواكب الرأيان في منهج الإباضية إلا أنهم وصلوا إلى هذه النتيجة في خلود مرتكب الكبيرة في النار إلى عدة أسباب سوف نقوم بشرحها حتى يتبين لنا مدى ترابط أفكار الإباضية في إتصال العقيدة والتوحيد بالإيمان وترابط ذلك بالمعصية كبيرة كانت أو صغيرة. وأجمعت الإباضية على أن مرتكب الكبيرة غير التائب إذا مات دخل النار فيذهب الباطشي إلى مثل هذا الرأي من أن حكم مرتكب الكبيرة كافر النعمة في الآخرة موافق لحكم الكافر المشرك من إدخاله النار وتخليده فيها([1]). وعلى ما سبق يتضح أن الإباضية قد ساوت بين المؤمن مرتكب الكبيرة والمشرك من وجه ، وهو تخليده في النار وهذا على إجماع من الإباضية القدماء والمحدثين مثل الباروني إذ يحكم على داخل النار من عصاة الموحدين أنه مخلد فيها لايخرج منها أبدا-فهو في الخلود مثل داخل الجنة([2]). ويستدل الإباضية على تخليد مرتكب الكبيرة في النار وأنه يستوي مع أهل الشرك بأيات قرآنية حيث يقول الأصم : " الدليل على أن الخلود في أهل الشرك وأهل النفاق والموحدين كلهم جميعاً قوله تعالى: {وَعَدَ اللَّه الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ}([3]) فقد جمع الله بين الكفار والمنافقين الموحدين في الخلود في النار وقال تعالى: {فَاذْكُرُونِي

---

[1] ـ محمد بن شامس الباطشي: غاية المأمول ، ج١، ص١٢٧.
[2] ـ الباروني: مختصر تاريخ الإباضية ، ص٨٢
[3] ـ سورة التوبة : الآية ٦٨.

أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ} (1) فالخلق أجمعون إما طائع ، وإما عاص، وإما مؤمن، وإما كافر وإما مهتد وإما ضال إلى غير ذلك(2).

يحتج الإباضية على تخليد مرتكب الكبيرة أنه كافر كفر نعمة في النار بأدلة عقلية وأدلة نقلية من القرآن والسنة نسوقها في بحثنا هذا للتأكد من أن ما ذهبت إليه الإباضية يعتبر جزءً من أجزاء العقيدة عندهم فيذهبون إلى تعريف معنى الخلود حتى يتبين لمخالفيهم المعنى المقصود بالخلود فيستدل الخليلي بمعنى الخلود كما في لسان العرب " أما الخلود فهو البقاء في دار لايخرج منها خلد ـ يخلد ـ خلدا ـ وخلوداً بقى وأقام ، ودار الخلد الآخرة لبقاء أهلها فيها ، وخلده الله وأخلده تخليداً وقد أخلد الله أهل دار الخلد فيها وخلدهم(3) يستدل بهذا التعريف على أن العذاب في الآخرة أبدي(4). اما دليلهم العقلي فهو أن أهل الكبائر لا يخلون من أحد ثلاثة أوجه: إما أن يجمع الله لهم الثواب والعقاب معاً. فيكونون معذبين في النار، متنعمين في الجنة في حالة واحدة، فهذا من المحال الذي لا يتوهم وجوده، أو يقدم أحدهما على الآخر فيكون المقدم منقطعاً زائلاً، والمؤخر متصلاً، فأيهما المتصل؟ وأيهما المنقطع؟ وكل ما أثبتوا من ذلك فهو دعوى من غير دليل. والوجه الثاني: أن يكون أثابهم على بعض الطاعات، وترك العقوبة على بعض المعاصي، فهذا ساقط لأن المثاب لا يكون مثاباً حتى يسقط عنه جميع ما توعد الله عليه العقاب، وأما إذا كان معه بعض الكبائر فلا يثاب لأن ذلك تكذيب لخبر الله عز وجل. والوجه الثالث: أن يكون المثاب ليس معه كبيرة فيكون حينئذ من المؤمنين المثابين وهذا ما قاله الإباضية. وأستدلوا أيضاً على الخلود بنفي

---

1 ـ سورة البقرة : الآية ١٥٢.
2 ـ الأصم : النور ، ص١٦١.
3 ـ ابن منظرو : لسان العرب ، ج٢، ص١٢٢٥.
4 ـ أحمد الخليلي : الحق الدامغ ، ص١٨٧.

اجتماع الضداد، فقالوا لايخلو المثاب المعاقب من أن يكون كافراً عدو الله شقياً في علمه من أهل النار، فبطل أن يكون مؤمناً شقياً سعيداً عند الله من أهل الجنة والنار جميعاً لأن ذلك من المحال اجتماع الاضداد، فلما بطل هذا فلم يبق إلا أنه مؤمن سعيد من أهل الجنة، أو شقي من أهل النار. ويؤكد الجيطالي على ذلك بقوله: " لايجتمع رضى الله سبحانه وسخطه، ووحبه وبغضه، وولايته وعداوته في جسم عبد واحد فيكون ولياً لله تعالى وعدواً له، بغيضاً مسخوطاً عليه، حبيباً له مرضياً عنه في حالة واحدة فيكون معذباً بالنار، مثاباً بالجنة في حالة واحدة، هذاهو المحال الذي لا يتوهم كونه، ولا يستقيم وجوده"([1]). ويقول الخليلي ولعل الحكمة في تأبيد عقاب الآخرة ، أن العصاة لما عصوا إلهاً عظيماً لا نهاية لعظمته، عقابهم عقابٌ لا نهاية له([2])، كما يستدل الإباضية بآيات قرآنية تدل على صدق مذهبهم في تخليد مرتكب الكبيرة منها قوله تعالى :{وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ}([3]) فكل من باشر المعصية وارتكبها وانتهك المحارم واغتصبها وانتهب الاموال واستلبها ، كان من أهل الشرك الجاحدين للواجبات ومفترضاتها ، أو من أهل التوحيد المقرين بها وجملتها التخليد حينئذ واجب لمن إرتكبها والعذاب الأبدي لازم لمن اقدم عليها كان من أهل الشرك الأتي لعظائمها، أو من ذوي الإقرار المرتكب لجرائمها، فمن قال غير ذلك كان عليه قيام الأدلة ببرهانها([4]) إذن ترى الإباضية أن التأبيد للمشركين والموحدين والعذاب لهما أبدي أيضاً واحتجوا بقوله تعالى :{وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ

[1] ـ باباوا عمر خضير بن بكير: اسماعيل الجيطالي واراؤه الكلامية، ص٣١٠، ٣١١. نقلا عن الجيطالي، شرح النونية، ج٣، ص٥٦.

[2] ـ الخليلي : تمهيد قواعد الإيمان ، ج٢، ص١٤٤

[3] ـ سورة النساء: الآية ١٤.

[4] ـ السعدي: قاموس الشريعة، ج٥، ص٤٦٩.

عَذَابًا}(1) ووجه الاستدلال بالآية أن الله تعالى توعد فيها قاتل المؤمن ــ فيما توعد به ــ بالخلود في النار مع أن القتل كبيرة دون الشرك(2). ويستدل الإباضية كذلك بالأية الكريمة {وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ * بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}(3). والاستدلال عندهم بهذه الأية على عدة وجوه أول وجه {وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً} يقول الكندي عن معنى هذه الآية " ولعلهم خيل لهم الشيطان أنهم لا يعذبوا إلا بقدر ما عصوا من تكذيبهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرجون من النار إلى الجنة ولعلهم أثبتوا الأعمال الصالحة التي عملوها بكفرهم برسول الله صلى الله عليه وسلم كما زعم من زعم من أهل القبلة وتأولوا هذا التأويل(4) وثاني استدلال أن هذه الآية جاءت في اليهود(5). وثالث استدلال أن قوله تعالى : {خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا} بالجمع في التعبير، بين التخليد وكلمة التأبيد على طريقة التأكيد كقوله تعالى في أهل الجنة{جَزَاؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا...}(6) وكقوله تعالى في أهل النار {أُولَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ...}(7) اما رابع استدلال {وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ} ربطته وأوجبت له دخول النار، فصار لاخلاص له منها وذلك بأن مات غير تائب(8) ثم يستدرك الإباضية بالرد على القائلين بالتوبة وأما قوله تعالى :{ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ

1 ـ سورة النساء : الآية٩٣.
2 ـ الخليلي: الحق الدامغ، ص٢١٣.
3 ـ سورة البقرة: الآية ٨٠، ٨١.
4 ـ محمد بن ابراهيم الكندي: تفسير القرآن الكريم ، ص٣٩.
5 ـ الأصم : النور ، ١٧٠.
6 ـ سورة البينة : الآية ٨.
7 ـ سورة البقرة : الآية ٣٩.
8 ـ الخليلي : تمهيد قواعد الإيمان ، ج٢، ١٥٧.

رَحِيمٌ}([1]) فاستئناف معلل لمغفرة الذنوب بالتوبة أي يغفرها ويقبل التوبة منها لأن من شأنه الغفران العظيم والرحمة العظيمة وملكه وغناه واسع لذلك، والمراد بالآية: التنبيه على أنه لايجوز لمن عصى الله أي عصيان كان أن يظن أنه لا يغفر له ولا يقبل توبته وذلك مذهب الإباضية. وزعم مخالفوها أن الشرك يغفر بلا توبة ومشهور مذهب القوم : أن الموحد إذا مات غير تائب يرجى له وأنه إن شاء عذبه بقدر ذنبه وأدخله الجنة وان شاء غفر له. ومذهب الإباضية : أن من مات على كبيرة غيرتائب لا يرجى له([2]).

يبدو أن الإباضية يقولون بخلود مرتكب الكبيرة في النار لأن الخلود عندهم موضوع في لسان العرب بمعنى الدوام المستمر الذي ليس له انصرام قال تعالى : {وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ}([3]) والخلود المسموع من لسان العرب في ذلك الجماد، ليس انقطاعه من أصل وضعه بمستفاد، وإنما استفيد من الأخبار عن الواحد القهار، بأن هذه الدار ، وجميع ما فيها من شفا جرف هار، فلا بقاء لوجود إلا لله الذي وجب لذاته الوجود. ومن الأحاديث التي استند إليها الإباضية للتدليل على صدق منهجهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يدخل أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار ثم يقوم مؤذن بينهم يا أهل الجنة خلود بلا موت ويا أهل النار خلود بلا موت كل خالد فيما هو فيه"([4]) وروى هذا الحديث البخاري ومسلم ودلالاته على صحة عقيدة القائلين بخلود أهل الكبائر في النار لا غبار عليها فانه يفيد أن ذلك بعقب دخول الطائفتين في الدارين([5]). وعلى هذا فعقيدة الإباضية

---

[1] ـ سورة الحجرات: الآية ١٤.
[2] ـ عبد الله بن علي الطعيمي، التأويل الكلامي عند الإباضية ، ص٢٣٠، نقلاً عن أطفيش : هيمان الزاد إلى دار المعاد ، ج٧، ص٢٠٩.
[3] ـ سورة الأنبياء: الآية٣٣.
[4] ـ رواه مسلم في صحيحه :ج٢ كتاب الجنة وصفة نعيمها واهلها ، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ، ص٥٣٨.
[5] ـ الخليلي: الحق الدامغ ، ص٢٢٤.

موافقة للقرآن والسنة في نظر الإباضية فيقول السيابي ، ومن خالف هذه العقيدة متأولاً فهو فاسق ضال منافق كافربنعمة الله ومن خالفها بغير تأويل فهو كافر مشرك([1]) أي خالداً في النار وهو ما يجمع عليه الإباضية في عقيدتهم بخلود أهل النار فيها. ثم استدلوا بحديث أخر في مسألة الخلود في الناروهو قوله : صلى الله عليه وسلم " صنفان من أهل النار لم أرهما قط قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات رؤوسهن كأسنمة البخت([2]) المائلة لايدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وأن ريحها ليوجد من سميرة كذا وكذا"([3])([4]). وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم " من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يطعن بها نفسه نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً"([5]).

وعلى مجمل ما قدمناه من أدلة الإباضية نجد أنهم يعتقدون بخلود مرتكب الكبيرة كافرالنعمة في النار ويساوون بين الموحد العاصي وبين المشرك والإباضية كعادتهم لا يتركون مخاليفهم بغيرنقد فقد رفضت الإباضية قول المرجئة في حكم مرتكب الكبيرة من حيث خلوده في النار حيث قالت إن المؤمن لا يستحق على زلته عقاباً أصلاً لا عاجلاً ولا آجلاً، وأنه كما لا يستحق مع الشرك بالله تعالى بفعل الطاعة ثواب، فلا يستحق مع الإيمان بالمعصية عقاب.وقول الأشاعرة في حكمهم على مرتكب الكبيرة حين قالوا انه في مشيئة الله ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه بقدر جنايته ثم يخرج منها أي إنهم ذهبوا إلى جواز استحقاق المؤمن العقاب في الآخرة على زلته،

---

[1] ـ السيابي : الحقيقة والمجاز ، ص٢٩، ٣٠.

[2] ـ رؤوسهن كأسنمة البخت : معناها يعظمن رؤوسهن بالخمر والعمائم وغيرها مما يلف على الراس حتى تشبه أسنمة الإبل البخت.

[3] ـ صحيح مسلم : ج٢، كتاب الجنة وصفة نعيمها واهلها ، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ، ص ٥٣٩.

[4] ـ الخليلي : الحق الدامغ ، ص٢٢٥.

[5] ـ صحيح البخاري : كتاب الطب ، باب شرب السم والدواء به وبما يخاف منه والخبيث ، حديث رقم ٥٤٤٢.

ولله أن يعاقب مرتكب الكبيرة بعدله، لكنه لا يخلد في النار، بل يعاقب على قدر ذنبه، ثم يخرج من النار، ولله تعالى أن يعفو عنه بفضله وعفوه، فلا يدخل النار أصلاً، ولقد استدلوا الأشاعرة على جواز العفو عن صاحب الكبيرة عقلاً وسمعاً، فمن جهة العقل أن العفو والصفح عمن يستحق العقوبة محمود بين العقلاء، ومعدود من المكارم والمعالى وصفات الكمال والمدح، ولقد عد الخلف في الوعيد كرم، ومن جهة السمع قول الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا}([1])، ففي هذه الآية تمييز بين الذنب الذي لا يغفر وهو الشرك، والذنب الذي يغفر وهو ما دون الشرك فيرد السعدي على هؤلاء ويقول :" ومن العجب في دعوى جواز كون الخروج من النار لمن مات على شئ من المعاصي في إصراره ، أفلا يستحي من ربه من بلغ إليه ما قاله عزوجل في أصحابها انهم (فيها خالدون) أن يقول هو من بعد ما سمعه فعرفه أنهم منها خارجون، لا عن دليل حق في آية ولا ما يكون من صدق في رواية، فكيف يحص له أن يستجيزه من رأيه أو من قول من أبتدعه لعماه أو متابعة هواه وفي قوله تعالى ما يرفع اللبس بما لاشك فيه فيدفع نوازل عوارض الاشكال لما به من أدلة بينة ظاهرة في هذا المقال على أنه من الدعاوي الكاذبة تقطع الإعتراض على الله فتمنع من جواز الجدال لولا العمى عن رؤية ما به من هدى ، أنها لاتعمى القلوب التي في الصدور"([2]).

ويرد الإباضية على الأشاعرة الذين قالوا بأن الله يغفر ما دون الشرك وجعلوا الشفاعة هي إحدى جهات العفو عن صاحب الكبيرة وأثباتهم الشفاعة للنبي عليه السلام في أهل الكبائر، وفي قوله عليه الصلاة والسلام :

[1] ـ سورة النساء: الآية٤٨.
[2] ـ السعدي: قاموس الشريعة ، ج٥، ص٤٥٧.

" شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"([1]) بأن الغفران على مادون الشرك متعلق بالمشيئة لا بحديث الشفاعة فهذا الحديث مردود عندهم لانسداد باب الانقطاع في الخلود ولانكارهم للشفاعة فالخلود عند الإباضية هو التأبيد والمكث الطويل في النار دون انقطاع لأن داخل النار عندهم لا يخرج منها ، والمؤمن لا يدخل النار في نظرهم. ويؤكد الخليلي ذلك بقوله: " أن الخلود والتأبيد لا يفيدان في الآخرة إلا معنى الدوام الذي لا يبيد، وأنهما من الأمور الإضافية، فهما بالإضافة إلى الدنيا منقضيان لا بقضائها، وبالإضافة إلى الآخرة دائمان لدوامها وبقائها"([2]). بمعنى أن من مات على عصيان ربه مصراً على ذنبه فهو مخلد في النار لافرق في ذلك بين أحد من الفجار كان من أهل الشرك أو الفساق. فلو كان التوحيد ـ لاإله إلا الله وأن محمدا رسول الله ـ يكفيهم عن العمل بالإيمان، إلى الممات؛كما قال تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ}([3])، والمنافقون والمنافقات ـ هم أهل التوحيد ـ وإقرار لأنهم يقولون بالجملة ـ لا إله إلا الله محمداً رسول الله ـ فلم يغن عنهم ذلك شيئاً من الخلود في النار، لقوله تعالى:{ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا}([4]) أي شاء الله لمرتكبي الكبائر الخلود لأن الله تعالى قد جمع الكفار، والموحدين جميعاً في آية واحدة وأعد لهم الخلود ، وقوله تعالى: {إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ }([5]) فقد شاء لهم الخلود حيث أخبر بخلود أهل النار لأن الله تعالى يقول: {وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ}([6])، وكما قلنا آنفاً حكمة الإباضية في خلود مرتكب الكبيرة في

[1] ـ رواه الترمذي: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ، باب ما جاء في الشفاعة ، حديث رقم ٢٤٣٤.
[2] ـ الخليلي: تمهيد قواعد الإيمان، ج٢، ص٢٢.
[3] ـ سورة التوبة: الآية ٦٨.
[4] ـ سورة البينة: الآية٨.
[5] ـ سورة هود : الآية١٠٨.
[6] ـ سورة الحجر: الآية٤٨.

النار هي أن العاصي؛ إذ عصى الله فقد عصى رباً عظيماً لا نهاية لعظمته، فكذلك عذابه خلود لا نهاية له([1]). وهذا هو بعينه رأي المعتزلة فعندهم أن الله تعالى قد أخبر أن العصاة يعذبون بالنار ويخلدون فيها، والعاصي اسم يتناول الفاسق والكافر جميعاً فيجب حمله عليهما، لأنه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه([2]).

بمعنى أن من أستوعب عمراً في طاعة الله سبحانه وتعالى، ثم قارف كبيرة واحدة، ولم يوفق للتوبة عنها، ومات على هذا الحال، فهو مخلد في النار مع المشركين الذين لم يؤمنوا، ولم يأتوا بحسنة قط. فعند الإباضية والمعتزلة أن الإنسان مهما عمل من الخيرات، ومهما جاهد في سبيل ارضاء ربه، من فعل للواجبات، واجتناب للمحرمات، وكبح لجماع النفس وصد لشهواتها، فإن جميع طعاته هذه تذهب هباءً عندما يزل في يوم من الأيام فيرتكب كبيرة، لأن هذه المعصية تحبط جميع تلك الأعمال الخيرة، فلا يبقى لها وزن، ولا يعود لها اعتبار، لأن مرتكب الكبيرة إذا لم يقلع عنها بتوبة جازمة نصوح لا عودة بعدها فلابد وأن يدخل النار خالداً مخلداً فيها ، لأن داخل النار عندهم لا يخرج منها أبد الآبدين. وهذا المذهب في مرتكب الكبيرة تذكره كتب المتكلمين على أنه أصل من أصول المعتزلة التي يجمعون عليها ، إلا أن الجويني ذكر أن معتزلة البصرة ، وبعض البغداديين واقفية في وعيد مرتكب الكبيرة، إذ قالوا أن من مات من المؤمنين على إصراره على المعاصي ، لا يقطع عليه بعقاب، بل أمره مفوض إلى ربه تعالى، فإن عقابه فذلك بعدله، وإن تجاوز عنه فذلك برحمته وفضله، فلا يستنكر ذلك عقلاً وشرعاً([3]).

[1] ـ خميس الرستاقي: منهج الطالبين ، ج١، ص٥٢٣.
[2] ـ القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، ص٦٥٧.
[3] ـ الجويني : الإرشاد، ص٣٩٢.

وبناءً على ما سبق ينبغي أن يعرف أن القول الذي لم نوافق عليه الإباضية وغيرهم كالمعتزلة ممن قالوا بخلود مرتكب الكبيرة في النار فإن هذا القول لا يجوز ومخالف لما أجمع عليه سلف الأمة الصالحين وخلفها المتبعين على أن الأعمال جزء من مسمى الإيمان ، لا يرون في ارتكاب الكبائر ما يخرج المرء من الإيمان سوى الشرك بالله فكان قولهم في مرتكب الكبيرة أنه مؤمن عاصي أو مؤمن فاسق أو يقال هو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته؛ فلا يزيلون عنه اسم الإيمان بالكلية بذهاب بعضه كالخوارج حينما أطلقوا على مرتكب الكبيرة بانه كافر ، ولا يعطونه اسم الإيمان المطلق كالمعتزلة الذين أخرجوه من الإيمان ولم يدخلوه الكفر أي في منزلة بين منزلتي الإيمان والكفر والإباضية الذين قالوا لا منزلة بين الإيمان والكفر بل هو كافر كفر نعمة أي كافر بما أنعم الله عليه . أما حكمه في الآخرة ، فيرون أنه إذا مات ولم يتب؛ داخل تحت مشيئة الله إن شاء غفر له وادخله الجنة دون عذاب وإن شاء ادخله الناروعذبه بقدر ذنوبه. ثم أنه لا يخلد في النار كالكفار، بل لابد أن يخرج منها ويدخل الجنة ويؤكد هذا القول الطحاوي في شرح العقيدة الطحاوية " وأهل الكبائر من أمة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين مؤمنين وهم في مشيئته وحكمه؛ إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما قال تعالى: {وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ }([1])، وإن شاء عذبهم الله بعدله. ثم يخرجهم منها برحمته ، وشفاعة الشافعين من أهل طاعته ثم يبعثهم إلى جنته، وذلك بأن الله تعالى تولى أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته..."([2]). فالله لا يخلد في النار أحد ممن في قلبه مثقال ذرة إيمان وإن

[1] ـ سورة النساء: الآية٤٨.
[2] ـ صدر الدين علي بن محمد بن أبو العز الحنفي : شرح العقيدة الطحاوية ، ص٣٦٠

نبينا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ يشفع فيمن يأذن الله له بالشفاعة فيه من أهل الكبائر من أمته لقول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ " لكل نبي دعوة مستجابة، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة"([1]). وعلى هذا يمكن القول بان الإباضية والمعتزلة احتجوا على خلود صاحب الكبيرة في النار ، وأن القول بجواز العفو عنه، فيه خلف لآيات الوعيد .

- الوعد والوعيد:

هناك مسألة مرتبطة بمسألة الإيمان ومرتكب الكبيرة وهي الوعد والوعيد . فالوعد للمؤمنين المتقين والوعيد للعاصين ومرتكبي الكبيرة، خاصة وأن الخوارج والمعتزلة تنفي العفو والمغفرة لمرتكب الكبيرة وتتمسك بدخوله النار وعقابه بآيات الوعيد التي تدل على الخلود في النار، وأن كل نفس لابد أن تحاسب على فعلها، وأن الله صادق لا يجوز عليه الخلف والكذب.

معلوم أن الوعد والوعيد أصل من أصول المعتزلة لذلك نجدهم أكثر اعتناء من الفرق الأخرى بالتعريف الاصطلاحي. وهاهوالقاضي عبد الجبار يعرف الوعد والوعيد بقوله: " أما الوعد فهو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير ، أو دفع ضر عنه في المستقبل، ولا فرق أن يكون حسنا مستحقا وبين أن لا يكون كذلك"([2]) وأما الوعيد، فهو كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير، أو تفويت نفع عنه في المستقبل، ولا فرق بين أن يكون حسنا مستحقا، وبين أن لا يكون كذلك"([3]). أما الإباضية فقد جاء تعريفهم كما يلي: والوعد هو الإخبار بالخير كما في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا}([4]). والوعيد هو الإخبار بالشر كما في قوله

[1] ـ رواه الترمذي: حديث رقم ٢٤٣٥.
[2] ـ القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة، ص١٣٤، ١٣٥ .
[3] ـ القاضي عبد الجبار : المصدر نفسه ، ونفس الصفحة.
[4] ـ سورة الكهف: الآية ١٠٧

تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ}([1]) . وجاء في قاموس الشريعة ما يلي:" الوعد هو ما وعد الله أهل طاعته من الثواب في الآخرة وهو حق. والوعيد ما أوعد الله أهل الكفر والمعاصي من العقاب في الآخرة وهو حق"([2]) ويقول القلهاتي : " إعلم أن الله تبارك وتعالى وعد من عمل بطاعته الجنة ولا خلف لوعده وأوعد لمن عصاه وأرتكب الكبائر وأصر على المعاصي النار ولا خلف لوعيده تبارك وتعالى "([3]) فالتعريف الاصطلاحي بقي في مستوى التعريف اللغوي إلا أن الخير والشر يقصد منهما الثواب والعقاب في الآخرة والاستدلال القرآني شاهد على ذلك. فالمهم حينئذ أن التعريف الاصطلاحي يربط العمل بالجزاء الأخروي، وصارت الكلمتان مقترنتين للدلالة على أصل من الأصول التي اختلفت الفرق في شأنها، وإن كان الاختلاف لا يتعلق إلا بالوعيد...

أما الخوارج كما هو مشهور عنهم وكما تبين مما سبق أنهم من أشد الفرق الاسلامية مبالغة في مسألة ارتكاب الذنوب واخراج أهلها من الايمان إذ ان الايمان قول وعمل فإذا خالف عمله الحق بارتكاب بعض الذنوب فلا بقاء لإيمانه وهو من أصحاب النار وقد وصف الله نفسه بانه العادل يجازي كل واحد بما عمل وهو علام الغيوب فلا يمكن أن يكون المؤمن والكافر والطائع والعاصي والبر والفاجر في ميزانه تعالى واحداً فهذا خلاف العدل الذي تنزه الله عنه وإلا كان الأمر بالإيمان والطاعة والنهي عن الكفر والمعاصي لامعنى له . ثم قالوا ان الله صادق وقد قال في كتابه الكريم :{ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ }([4]) وقال تعالى : {قَالَ لا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ

[1] ـ سورة البينة : الآية ٦.
[2] ـ السعدي : قاموس الشريعة ، ج ٦، ص٥.
[3] ـ القلهاتي: الكشف والبيان ، ص١٦٩
[4] ـ سورة آل عمران : الآية ٩.

إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ* مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ }([1]) فلا يتصور ان يخلف الله وعده أو وعيده وإلا جاز عليه القول بانه يقول شيئاً ثم يبدله للمصلحة في خلافه فيترك الأول وهذا مستحيل على الله وهو من صفات الناس لنقص عقولهم وتجدد الأمور لديهم كذلك فان المعروف بداهة ان من استحق العذاب لا يستحق الثواب ومن استحق الاحسان لايستحق الاساءة وإلا لزم الجمع بين النقيضين ، وعلى هذا فان الناس في الدار الآخرة ينقسمون إلى قسمين : شقي وسعيد فمن استحق الشقا لايستحق السعادة ومن استحق السعادة لا يستحق الشقاء قال تعالى :{وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ عَطَاء غَيْرَ مَجْذُوذٍ }([2]) وكذا قوله تعالى :{... فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ}([3]) إلى غير هذه الآيات التي في هذا السياق([4]) وبهذه النظرة الضيقة " يكون الخوارج غير مراعين لآيات الرحمة والعفو لأن الرحمة كما يقال فوق العدل ومذهبهم هذا يؤدي إلى شئ من اليأس في ظاهر الامر ولكنهم يقولون إن من تاب فقد نجا"([5]) وبهذا يفتحون للمذنب طريقاً إلى الرحمة واملاً ضعيفاً إلا انه طريق محفوف بالمخاطر فأقل زلة قد تجعله من أهل النار.

والاباضية في ذلك كبقية الخوارج يرون أن الله لايخلف وعده ولا يبطل وعيده وفي هذا يقول علي يحي معمر :" كما لايجوز خلف الوعد كذلك لايجوز خلف الوعيد "([6]) فهم مجمعون على أن الله لا يخلف وعده ولا وعيده كما قال تعالى : (مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ) ويعبر الجناوني في قوله :" وإما الوعد والوعيد فقد اتفق الموحدون كلهم على أن الله صادق

[1] ـ سورة ق: الآية ٢٨، ٢٩.
[2] ـ سورة هود : الآية ١٠٨.
[3] ـ سورة الشورى: الآية٧
[4] ـ غالب العواجي: الخوارج تاريخهم وأراؤهم الاعتقادية ، ص٣٢٣.
[5] ـ عمار الطالبي: اراء الخوارج ، ص١٤٦.
[6] ـ علي يحي معمر : الإباضية بين الفرق الاسلامية ، ص١٧٠.

في وعده ووعيده"[1]. أما ابو عمار عبد الكافي فيقول: " اختلف الناس في اثبات وعد الله ووعيده على اختلافهم في التسمية بالايمان ، فقالت المرجئة والحشوية كل من سميناه بانه مؤمن للذى أتى به من توحيد الله عزوجل مع تضييعه ما أمر الله به من الفرائض التي هي دون التوحيد ، ومع ركوبه الذي نهى الله عنه من المعاصي التي هى دون الشرك ، فواجب له وعد الله عزوجل بثوابه في الميعاد على كل حال ، وتوقفوا في انجاز وعيد الله لمن كان بهذه الصفة التي ذكرناها، واضطربت فيه كلمتهم ، وتشتت أمرهم فمن قائل يقول: بان أمة محمد لا تعرض على النار ، ومن قائل يقول: بانه يعذب المذنبين منهم على قدر ذنوبهم ، ثم يخرجون فينجز لهم بعد ذلك ما وعد لهم من الثواب، ومن قائل بالتوقف لله عن ذلك والشك فيه ولذلك سموا مرجئة لأنهم أرجوا أهل الكبائر أي أخروهم ، وتركوا القول فيهم، ولم يقطعوا عليهم عذراً وقيل سموا مرجئة لأنهم أرجأواالعمل ، ولم يجعلوه ايماناً مع القول ، وفي مثل هذا القول ما روى عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ " لعنت المرجئة على لسان سبعين نبياً"[2] قيل : وما المرجئة يارسول الله؟ قال: " الذين يقولون الايمان قولُ بلا عمل"[3] واتفق جمهور من ذكرنا في صدر المقالة من الأمة ، على أن الله منجز وعده ووعيده وصدقهما بتمام ذلك وامضائه في جميع من وعده وتوعده لاتبديل لكلمات الله ولا تحويل لأمره ، قال عزوجل:{قَالَ لا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ* مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ } وقال : {...إِنَّ اللَّهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ }[4] وقال :

[1] ـ الجناوني : الوضع ، ص٢٣.
[2] ـ الربيع بن حبيب : الجامع الصحيح ، باب ٢ الحجة على من قال الايمان قول بلا عمل ، ج٣، حديث رقم٧٦٨
[3] ـ الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح ، باب ٢ الحجة على من قال الايمان قول بلا عمل ، ج٣، حديث رقم ٧٦٨.
[4] ـ سورة الرعد : الآية ٣١.

{...جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وِإِنَّا لَصَادِقُونَ}([1]) وذلك أن الله عزوجل وعد قوماً وتوعد أخرين ، فجعل وعده الجنة لأوليائه المؤمنين، وجعل وعيده النار لأعدائه الكافرين ولن يجوز أن يكون وعده أو وعيده مبدلاً ولا محولاً ، ولا مستثنى فيه ولا مرجوعاً عنه إذ لايجوز أن تكون أخباره ، جل جلاله متكاذبة ولا متناقضة ، فلو كان وعده أو وعيده مبدلاً أو محولاً ، أو مستثنى فيه لكانت جميع اخباره جل جلاله ذات تكاذب وتناقض، وهل الوعد والوعيد إلا اخبار منه عزوجل بانه اعد للفريقين ما وعدهم به ، وتوعدهم وقال:{وَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ}([2]) وكيف يخبر بانه أوعد ما لم يوعد أو وعد ما لم يعد أو يكون يعد ويوعد ثم لا يفي بما وعد ، ولا بما أوعد ؟ ولا يوجد شئ من ذلك ما أخبر به ، وهذا غاية الوصف لله جل جلاله بالكذب ـــ تعالى الله عما يقول المبطلون علواً كبيراً ـــ وقال الله عزوجل في ابليس : {يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُورًا}([3]) فحاشا الله أن تكون مواعيده كمواعيد الشيطان"([4]).

من خلال هذه النصوص التي قدمتها الإباضية والتي أثبتت فيها وقوع الوعيد وأنه لايجوز أن يعفوا الله عن الخلق بعد توعدهم وذلك أن صاحب العفو انما تبدوله المصلحة في العفو ، مالم يكن يعلمه ، وذلك لايجوز على الله أن يبدوله شئ لم يكن علمه من قبل ذلك وأيضاً لايخلو القول في وعيد أهل الكبائر من أحد وجوه ثلاثة : إما أن يكون الله تعالى : توعدهم ليوقع بهم هذا الوعيد ، فلا بد من وقوعه بهم ، على كل حال ، أو يكون قال ذلك، وهو لايدري بوقعه بهم ام لا ، أو يكون قال ذلك وهو يعلم

[1] ـ سورة الانعام : الآية ١٤٦.
[2] ـ سورة آل عمران: الآية ١٣١.
[3] ـ سورة النساء : الآية ١٢٠.
[4] ـ ابي عمار عبد الكافي : الموجز ، ج٢، ص ٨٣، ٨٤، ٨٥.

أنه لا يوقعه بهم ولا يفعله فإن كان قال وهو يعلم أنه لا يوقعه بهم . فهذا هو الكذب وتعالى الله عنه ، وأن كان قال ذلك ، وهو لايدري يوقعه أم لا ؟ فهذه صفة الجاهل ليس بإله عليم ــ تعالى الله عن ذلك ــ فلما بطل هذان الوجهان صح ما قالوا : أنه إذا توعد بعقوبة أمضاها([1]).نستطيع أن نرى إنكارالإباضية على مخالفيهم أن الوعيد في أهل الشرك خصوصاً ، بأنهم قد أباحوا الدماء والحرام ، وأسقطوا الحساب صراحة ، لأن المحارم أنما تنفي من أجل العقاب ، فمن أبطل الوعيد فقد أباحه قال تعالى:{فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ}([2]) وقال أيضاً : {...وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُون}([3]) وقد قال الله في نساء النبي عليه الصلاة والسلام مع عظم أخطارهن وتسميته اياهن أمهات المؤمنين {يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ}([4]) فقيل لجابر بن زيد : يا أبا الشعثاء ، أين يضاعف هذا العذاب ضعفين ؟ فقال : حيث يؤتها أجرها مرتين ، لو عقلوا ما يبطل لعلة، لا بطلوا ما نحلوه. سود الله الوجوه لأنه لايمكن أن يجعلوها في أهل الشرك ، ولا أن يضاعف عليهن الحد في الدنيا مرتين([5]). معنى ذلك أن الإباضية اعتمدوا في إنفاذ الوعيد على مرتكب الكبيرة على ما تناقلته المصادر عن جابر بن زيد إما مذهبهم الذي حمل عموم آيات المشيئة على ما يخصصها، بمعنى أن الإباضية حين استدلوا على إنفاذ الوعيد بقوله تعالى: {مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ }، وغيرها من الآيات فقد حملوها على العموم بينما رأى خصومهم ــ الأشاعرة نموذجا ــ أنها

[1] ـ الأصم : كتاب النور ، ص١٦٠.
[2] ـ سورة ق: الآية٤٥.
[3] ـ سورة طه: الآية١١٣.
[4] ـ سورة الأحزاب : الآية٣٠.
[5] ـ السعدي : قاموس الشريعة ، ج٦، ص٧، ٨.

تصرف للخصوص، وذلك لتبرير رأيهم في جواز العفو عن صاحب الكبيرة.

من خلال ما تقدم نستطيع أن نرى الاتفاق بين الإباضية والمعتزلة في أن الله لا يخلف وعده، ولا يبطل وعيده، وأن آيات الوعيد تحمل على العموم لا على الخصوص، وبينما يعد المعتزلة هذا الأمر — الوعد والوعيد — أصلاً من أصولهم الخمس فإن الإباضية يرون أن الإيمان بهذا المبدأ يشكل جزءً من حقيقة الإيمان وجوهره بالنسبة لهم لأن الله سبحانه وتعالى يقول كما ذكرنا سلفاً: {مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ }([1]). ولما كان الله لا يخلف وعده ولا يبطل وعيده بمعنى أنه لابد أن ينجز وعده للطائعين بإدخالهم الجنة خالدين فيها وأن ينفذ وعيده في المشركين والعاصين بإدخالهم النار دون أن يخرجوا منها، لما كان الأمر كذلك فإن الإباضية سلكوا مسلك المعتزلة في إنكارهم شفاعة الرسول — صلى الله عليه وسلم — مستدلين بقوله تعالى:{مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ}([2]). فالإباضية هنا يسئلون على أنه لو ثبتت الشفاعة لمرتكبي الكبائر من أهل القبلة لما أخبر القرآن بخلودهم في النار في آيات كثيرة منها: {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ} ([3]).

وخلاصة بحثنا أن الإباضية يقولون في حقيقة الإيمان بأنه قول باللسان وأعتقاد بالجنان وعمل بالأركان وبهذا يوافقون أهل السنة، ويقولون بأن الإيمان والإسلام بمعنى واحد ومع ذلك يقولون إن الاسلام والايمان وردا في الشرع على جهة الاختلاف والتداخل معاً. أما زيادة الإيمان ونقصانه فهم فريقان :

[1] ـ سورة ق: الآية ٢٨، ٢٩.
[2] ـ سورة غافر: الآية١٨.
[3] ـ سورة النساء : الآية١٤.

فريق يقول إن الايمان يزيد وينقص ، وهم بهذا يوافقون أهل السنة في الجملة لكنهم عندما يفصلون قد يخالفون أهل السنة في بعض المسائل مثل مسألة درجات الايمان. وفريق منهم يقول : إن الايمان العملي فقط هو الذي يزيد وينقص، أما الاعتقادي فإنه يزيد ولا ينقص إنما ينهدم ، وهذا تناقض بيّين ، وإن الإيمان الشرعي لا يزيد ولا ينقص ، وهم بهذا يوافقون المرجئة وأكثر أهل الكلام من الأشاعرة والماتريدية والجهمية. كما تبين كذلك أن مرتكب الكبيرة عند الإباضية (كافر) ، ويفسرون بأن معناها كفر النعمة ويقولون بأنه مثل كفر النفاق وهذا في الدنيا وفي الآخرة يرون أن مرتكبي الكبيرة وعصاة الموحدين إذا ماتوا على ذلك فهم في النار خالدين فيها أبداً . ويرون أن كل كبيرة كفر. والمنافق من فعل كبيرة أسرها أو أظهرها ، وعلى هذا فهم يخالفون أهل السنة في الامرين مخالفة كبيرة . ووافقت المعتزلة وسائر الخوارج في القول بتخليد أصحاب الكبائر في النار .